الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/8/Report
5 January 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجـــلس
الاقتصـــادي والاجتمـــاعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) (القاهرة 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011)

موجـز

عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في القاهرة يومي 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2011 بمشاركة ممثلين عن البلدان العربية من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وممثلين عن المجتمع المدني والمجموعات المعنية الرئيسية لوضع توصيات بشأن أهداف مؤتمر ريو+20 ومواضيعه وتجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة.

وشكل الاجتماع فرصة للتداول حول الأهداف والمواضيع التي سيتناولها المؤتمر والتوافق بشأنها. وناقش المجتمعون القضايا التالية: (أ) التقدم المحرز والثغرات في تنفيذ المبادرة العربية للتنمية المستدامة ونتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ (ب) التحديات الجديدة والناشئة التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ (ج) الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر والتحديات التي يفرضها في سياق تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة العربية؛ (د) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وخلص الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات صادقت عليها اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي في دورتها الثالثة عشرة وأحالتها إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للنظر فيها في كانون الأول/ديسمبر 2011. وسيرسَل هذا التقرير إلى مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إطار مساهمة الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي في الوثيقة التجميعية العالمية لمؤتمر ريو+20 وفي التحضيرات العالمية له.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
أولاً- الاستنتاجات والتوصيات	5	3
ثانياً- مواضيع النقاش الرئيسية	51-6	6
ألف- الكلمات الافتتاحية والجلسة التمهيدية	9-6	6
باء- تقييم التقدم المحرز والثغرات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة	15-10	7
جيم- التحديات الجديدة والناشئة في المنطقة العربية	20-16	9
دال- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة	26-21	11
هاء- الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	39-27	14
واو- تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة	49-40	18
زاي- التوصيات والجلسة الختامية	51-50	21
ثالثاً- تنظيم الأعمال	57-52	21
ألف- المكان والزمان	52	21
باء- الافتتاح	53	21
جيم- المشاركون	54	21
دال- جدول الأعمال	55	22
هاء- التقييم	56	22
واو- الوثائق	57	22
المرفق- قائمة المشاركين		23

مقدمـة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالاشتراك مع المكتب الاقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في مقر الجامعة في القاهرة، يومي 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

2- وقد نظمت الإسكوا الاجتماع عملاً بالولاية المنوطة بها بموجب قرار الجمعية العامة 236/64 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2009 والذي كلف اللجان الإقليمية عقد اجتماعات تحضيرية إقليمية لمؤتمر ريو+20 في عام 2011. وشارك فيه ممثلون عن الحكومات العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وممثلون عن المجتمع المدني والمجموعات المعنية الرئيسية. واختتمت بهذا الاجتماع سلسلة من الاجتماعات التشاورية لأصحاب المصلحة في المنطقة، نظمتها الإسكوا بالتعاون مع شركاء آخرين في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وتشرين الأول/أكتوبر 2011.

3- وكان الهدف من الاجتماع التحضيري الإقليمي:

- استعراض التقدم المحرز والثغرات في تنفيذ المبادرة العربية للتنمية المستدامة ونتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- تحديد التحديات الجديدة والناشئة التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
- النظر في الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر والتحديات التي يفرضها في سياق تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة العربية؛
- النظر في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
- الخروج بتوصيات حول أهداف مؤتمر ريو+20 ومواضيعه لتجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة.

4- وتألف الاجتماع من خمس جلسات خصصت كل واحدة منها لهدف من أهداف مؤتمر ريو+20 أو لموضوع من مواضيعه. ويعرض الفصل الأول من هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها المجتمعون، ويلخص الفصل الثاني النقاشات التي جرت في كل جلسة.

أولاً- الاستنتاجات والتوصيات

5- خلصت النقاشات إلى مجموعة من التوصيات العامة والخاصة التي صدرت بشكل بيان مشترك وأُرسلت كوثيقة مستقلة إلى مكتب مؤتمر ريو+20، على النحو الوارد في الإطار.

للتنمية المستدامة (ريو+20)

نحن، ممثلي البلدان العربية المشاركة في الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)،

إذ نذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 236/64 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2009، بشأن التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ نشير إلى القرار 341 - د.ع 22 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 الذي اعتمده مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثانية والعشرين بشأن عقد اجتماع عربي تحضيري لمؤتمر ريو+20،

وإذ نؤكد ضرورة اعتماد نهج متوازن لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الترابط والتفاعل بين ركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وإذ نؤكد أيضاً ضرورة تحقيق التنمية في إطار من العدالة والإنصاف بين البشر يضمن لكلّ إنسان حقه في العيش بكرامة في تجانس وتماسك اجتماعي، والحصول على عمل لائق، والتخلّص من الفقر والجوع والمرض،

وإذ نرى في التعاون الإقليمي ركيزة أساسية لتعزيز برامج التنمية المستدامة بشكل متوازن من خلال التكامل الإقليمي، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، والتشارك في المعرفة، مع التأكيد على إدراج البعد الإقليمي في نتائج مؤتمر ريو+20، انطلاقاً من الالتزام بالمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992) وكذلك بجدول أعمال القرن 21، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002)،

وإذ نشدد على أهمية الإعداد الجاد والفعال لمؤتمر ريو+20 على المستويين الوطني والإقليمي من خلال المؤسسات المعنية، لصياغة موقف موحد لتمثيل المنطقة العربية في المؤتمر يؤكد الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة، ويمهد لوضع خارطة طريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة وضمان مستقبل أفضل للإنسان فيها،

نتفق على ما يلي:

ألف- توصيات عامة

1- ضمان عدم المساس بمبادئ إعلان ريو الصادر في عام 1992 ورفض أية محاولة لإعادة التفاوض بشأنها.

2- تجديد التأكيد على المبادئ المنصوص عليها في إعلان ريو، لا سيما المبدأ السابع بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول، وكذلك المبدأ الثالث والعشرون بشأن حماية الموارد البيئية والطبيعية للشعوب التي تعاني من الاحتلال والهيمنة والاضطهاد.

3- التأكيد على أهمية تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، ومنها جدول أعمال القرن 21، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتيري؛ ووفاء البلدان المتقدمة بالالتزامات التي تعهدت بها في هذه المؤتمرات؛ وضمان تمتع البلدان النامية بحقوقها على نحو كامل.

4- تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز وإدماج ركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

باء- التقدم المحرز والثغرات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة

1- حققت البلدان العربية تقدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة في مجالات عديدة، لا سيما التعليم، والصحة، والبيئة.

2- غير أنها لا تزال تواجه تحديات في القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، والحق في التنمية، والتماسك الاجتماعي، وحقوق المرأة، والحق في الحصول على المعلومات، وتلبية احتياجات الشباب، وتحرير التجارة، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، وآليات التمويل، وبناء القدرات في مجالات التنمية المستدامة.

3- ولمواجهة هذه التحديات، فإن البلدان العربية:

(أ) تدعو البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان النامية؛ فعدم الوفاء بالالتزامات التي أُعلن عنها في مؤتمرات القمة السابقة كان من أهم أسباب التأخر في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية منذ مؤتمر ريو الأول في عام 1992؛

(ب) تجدد التزامها بتنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في عام 2004 وتحديثها لتواكب التطورات والتحديات الجديدة والناشئة، ودعم الجهود والسياسات الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بما في ذلك الأهداف المتفق عليها؛

(ج) تمتنع عن قبول تحميل البلدان النامية أية التزامات إضافية، وتدعو البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان النامية، بما في ذلك توفير التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا المناسبة وبناء القدرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تشدد على أهمية تعزيز التكامل الإقليمي العربي باعتباره ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ه) تدعم مشاركة المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في عمليات التنمية وصنع القرار؛

(و) تؤكد أن النزاعات والاحتلال والعدوان والعقوبات الاقتصادية تشكل عوائق كبيرة تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى تقديم دعم خاص للشعوب التي تعاني من هذه الظروف، لا سيما الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية؛

(ز) تؤكد الحاجة إلى بناء شبكات معلومات وقواعد بيانات للتنمية المستدامة ودعمها بهدف تعزيز عملية اتخاذ القرار وإنشاء نظام إقليمي للمعلومات عن التنمية المستدامة.

جيم- التحديات الجديدة والناشئة

1- تشكل التحولات الاجتماعية والسياسية المستجدة في المنطقة فرصة لإعادة النظر في أولويات التنمية، لا سيما إيلاء الركيزة الاجتماعية اهتماماً أكبر بغية تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل الجديدة في القطاعين العام والخاص والحد من هجرة الأدمغة، وخاصة من الشباب.

2- ومن التحديات الناشئة التي تواجه المنطقة العربية:

(أ) تغيّر المناخ والتكيف مع تغيّر المناخ، والآثار السلبية لتدابير التكيف والتداعيات على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأمن الغذائي، والأمن المائي، وتزايد الجفاف والتصحر، وتدهور الأراضي، وتواتر الكوارث الطبيعية والظواهر الشديدة (كالعواصف الترابية، وموجات الحر، والفيضانات)، وانتشار الأمراض والأوبئة؛

(ب) تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان النامية وتعثر المفاوضات في جولة الدوحة؛ وفي هذا الإطار، تدعو البلدان العربية إلى إنشاء نظام تجاري دولي عادل يضع في متناول البلدان النامية موارد كافية لدعم جهودها لتحقيق التنمية المستدامة، كما تدعو إلى إيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية، والوفاء بالتزامات تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية بالمستويات المتفق عليها دولياً؛

(ج) النمو السكاني والتوسع الحضري على نحو غير مسبوق في الآونة الأخيرة، مما فرض مزيداً من الضغوط على البنية الأساسية وأدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية كإمدادات المياه، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم.

دال- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

1- إن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه في المؤتمر المقبل، ولذلك يجب أن يتناول الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وألا تترتب عليه أية أعباء إضافية على البلدان النامية، وألا يؤدي إلى فرض عوائق تقنية أو تجارية أو شروط على هذه البلدان.

2- ويجب بحث موضوع الإطار المؤسسي على نحو يراعي الاعتبارات التالية:

(أ) اعتماد نهج شامل ومتكامل للتنمية المستدامة بركائزها الثلاث، وتعزيز الإطار المؤسسي الدولي القائم واتخاذ الإجراءات اللازمة لسد ما يعتريه من ثغرات، والعمل نحو بناء وتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) عدم استخدام الإطار المؤسسي كذريعة لفرض اعتبارات بيئية كعوائق وشروط على تقديم المساعدة الإنمائية؛

(ج) تعزيز وإنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة يكون لها هيكلية واضحة ومرجعية محددة لتزويدها بالقدرة اللازمة لتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية المستدامة؛

(د) التركيز على الصعيد الدولي على تفعيل الآليات المتاحة والمؤسسات القائمة من أجل تعزيز التنسيق، وتوطيد التعاون، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، لا سيما الموارد المالية القليلة، قبل التفكير في إنشاء مؤسسات جديدة؛ والتركيز أيضاً على تفعيل وتعزيز البنى المؤسسية الإقليمية القائمة للتنمية المستدامة، بما فيها اللجان الإقليمية كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمكاتب الإقليمية كتلك التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) تعزيز التنسيق بين الأطر المؤسسية الدولية والإقليمية والوطنية، ودعم التنسيق والاتساق بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها.

هاء- الاقتصاد الأخضر

1- ما من تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر حتى الآن.

2- وفي هذا السياق، تشير البلدان العربية إلى ما يلي:

(أ) أيّ مفهوم للاقتصاد الأخضر يُتفق عليه في المستقبل يجب أن يكون أداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها؛ ويجب تقييم الفرص والتحديات التي يطرحها الاقتصاد الأخضر وكذلك الوسائل اللازمة لتحقيقه، لا سيما التمويل، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، وبناء قدرات البلدان النامية، وتقديم الدعم الفني لها في هذا المجال؛

(ب) لدى اعتماد أيّ مفهوم دولي للاقتصاد الأخضر، يجب التأكيد على مبدأ التحول التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر بما يتناسب مع الإمكانات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وباعتماد السياسات المناسبة؛

(ج) عدم استخدام مفهوم الاقتصاد الأخضر:

(1) نموذجاً موحداً يطبق على المنطقة ككل؛
(2) ذريعة لفرض حواجز تجارية يصعب تخطيها ومعايير بيئية يصعب تنفيذها؛
(3) أساساً وشرطاً مسبقاً لحصول البلدان على الدعم المالي والمعونة؛
(4) وسيلة للحد من حق البلدان النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلبي أولوياتها الإنمائية؛
(5) أداة لتنصل البلدان المتقدمة من التزاماتها تجاه البلدان النامية.

ثانياً- مواضيع النقاش الرئيسية

ألف- الكلمات الافتتاحية والجلسة التمهيدية

6- افتتح الاجتماع مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية. وألقت الكلمة الأولى السيدة آية محمد عبد المقصود فتحدثت عن الشباب العربي، وضرورة إشراكه في عملية التنمية، وحددت أولويات المنطقة وأبرزها إيجاد فرص عمل، والحد من الفقر، وتمكين المرأة، والتعليم، والوصول إلى مرافق الصرف الصحي. ثم ألقى المدير بالإنابة للمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كلمة أشار فيها إلى أن كثيراً من التحديات التي تواجه المنطقة منذ عام 1992 كالفقر مثلاً لا تزال قائمة،

وأن النزاعات التي تعاني منها المنطقة تخلف آثاراً على البيئة. واقترح تحقيق التكامل في السياسات كوسيلة لإدراج الشق البيئي في السياسات القطاعية، ورأى في الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

7- وأشار المنسق التنفيذي لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى توالي الأحداث والأزمات التي يواجهها العالم على صعد المياه والطاقة والأمن الغذائي. وتطرق إلى الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مشيراً إلى أن المنطقة العربية تزخر بالموارد التي تسمح لها بالاستفادة من الاقتصاد الأخضر. وأشار مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ممثلاً المجموعة الأفريقية إلى أن سكان المنطقة العربية يسعون إلى النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية، واقترح وضع خطة عملية لتحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات العشرين المقبلة. وأشار إلى عدم وجود تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر، مؤكداً ضرورة عدم استغلاله كذريعة لفرض قيود فنية على التجارة وشروط على المساعدة الأجنبية، أو لتسويغ هيمنة القطاع الخاص على الموارد الطبيعية. كما عرض التحديات التي تواجهها المنطقة كتغيّر المناخ، والتصحّر، والجفاف، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والبطالة، لافتاً إلى ضرورة احترام مبدأ "الملوِّث يدفع" ومبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" اللذين اعتُمدا في مؤتمر ريو الأول في عام 1992.

8- وتوقفت الأمينة التنفيذية للإسكوا عند التغيرات التي حصلت في المنطقة خلال الأشهر الماضية والتي زادت أمل الشعب العربي في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة. ولفتت إلى أن نماذج النمو المعتمدة حالياً في المنطقة حققت معدلات نمو مرتفعة، لكنها لم تنجح في الحد من الفقر أو إيجاد فرص عمل كافية. وشددت على احترام مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، وعلى أهمية نقل التكنولوجيا وتوفير التمويل الكافي، وعلى ما يوفره الاقتصاد الأخضر من فرص لتحقيق التنمية المستدامة. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية بياناً بالنيابة عن الأمين العام للجامعة عرض فيه واقع الشباب العربي الذي يفتقر إلى المهارات والفرص لتحسين ظروفه، واعتبر أن تحسين وسائل توفير التمويل، ونقل التكنولوجيا، والتعليم، وإيجاد فرص العمل، من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

9- ثم عرضت مديرة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا جدول أعمال الاجتماع والنتائج المتوقعة منه. وأشارت إلى أن أكثر من 15 عملية استشارية أجرتها الشعبة على المستويين الإقليمي والوطني على سبيل المساهمة في الاجتماع التحضيري الإقليمي، وأن مجموعة من التقارير الإقليمية حول مواضيع المؤتمر وأهدافه أعدتها الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لكي تستند إليها المناقشات خلال الاجتماع.

باء- تقييم التقدم المحرز والثغرات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة

10- قام بإدارة الجلسة المدير العام لوزارة الاقتصاد والتخطيط في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية. وتضمنت عرضين، ومداولات لفريق الخبراء، ونقاشات. فقدم ممثل جامعة الدول العربية التقرير المرحلي الثالث حول المبادرة العربية للتنمية المستدامة الذي يستند إلى التقريرين السابقين لعامي 2008 و2009 اللذين صدق عليهما مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. واستعرض التقرير الإنجازات المحققة في تسعة مجالات ذات أولوية ضمن المبادرة وهي: السلام والأمن؛ وإدارة التنمية المستدامة؛ والسكان والصحة؛ والتعليم والوعي والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامان؛ وإدارة الكوارث والاستجابة في حالات

الطوارئ؛ والعولمة والتجارة والاستثمار. وسلط الضوء على وضع السكان العرب الذين يرزحون تحت الاحتلال، وأولئك الذين يسعون إلى بناء مؤسسات ديمقراطية، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة والأمية، والتصحر الذي أصبح يغمر 70 في المائة من الأراضي العربية. وتناول الاستراتيجيات والبرامج العديدة التي اعتُمدت لمواجهة التحديات المذكورة ومنها برامج لحماية التنوع البيئي؛ ومبادئ توجيهية لتحسين كفاءة الطاقة؛ ومشاريع الطاقة الشمسية؛ وتأليف لجان إقليمية لدعم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتنسيقها وتنفيذها؛ ومبادرة عربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وخطة عربية للحد من مخاطر الكوارث؛ وبرنامج إقليمي لبناء القدرات في مجالي التجارة والبيئة في المنطقة العربية. وأشار إلى أن عدد البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أصبح 11 بلداً، وثمانية بلدان تشارك بصفة مراقب، وإلى أن المنطقة وضعت قائمة بالسلع والخدمات البيئية المقترحة للتداول التجاري.

11- وقدمت الإسكوا دراسة لمواطن القوة والضعف في تنفيذ توصيات مؤتمرات القمة الرئيسية حول التنمية المستدامة تستعرض فيها مختلف مؤتمرات القمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تضع التنمية المستدامة ضمن أهدافها. وبينت الدراسة أن المنطقة العربية حققت تقدماً في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن هذا التقدم متفاوت فيما بين البلدان وبين المناطق المختلفة داخل البلدان. كما بينت الدراسة أن بعض التقدم قد تحقق في مجال تحرير التجارة، ولكن لم يتم الوفاء بالالتزامات الدولية في مجالي نقل التكنولوجيا والمساعدة الانمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص البلدان المتقدمة نسبة 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. وأشارت إلى تقصير المجتمع الدولي أيضاً في التزامه بحماية حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، وطرحت السؤال حول ما إذا كانت المنطقة بحاجة إلى مزيد من الوعود والالتزامات أو إلى مضافرة الجهود لتعزيز الأطر المتوفرة.

12- وفي إطار مداولات فريق الخبراء، ركز ممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على الحق في التنمية، وضرورة وضع أطر تسمح للناس بالمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى العلاقة السببية بين الديمقراطية والتنمية. وأشار ممثل البنك الإسلامي للتنمية إلى ثغرات كبيرة ما زالت قائمة بالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، وتحديداً التقصير في إيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، مما يعكس عدم وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته في التمويل ونقل التكنولوجيا وفي سياسات تحرير التجارة. واقترح دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال وضع السياسات اللازمة، وإصلاح آليات التمويل، ودعم تطلعات البلدان النامية. ودعا البلدان العربية إلى النظر في فوائد الاقتصاد الأخضر، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتجارية الحالية، وتحسين التجارة بين البلدان العربية، والاستثمار في استراتيجيات الحد من الكوارث، وفي الطاقة النظيفة والتكنولوجيا النظيفة. وركز ممثل سلطة جودة البيئة في فلسطين على أن التنمية المستدامة عملية تكاملية، وأن الأهداف الإنمائية لا تتحقق من دون تأمين الوصول إلى المياه والطاقة. وأوضح أن إلحاق الضرر بالبنى التحتية الأساسية خلال الأزمات من جهة وضعف التمويل من جهة أخرى هما من أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

13- ثم بدأ النقاش على مستوى ممثلي الحكومات العربية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. فأبدى ممثل المملكة العربية السعودية قلقه من محدودية عمليات نقل التكنولوجيا والتمويل بالرغم من الالتزامات الدولية بذلك، ومن خسارة الفلسطينيين لمزيد من حقوقهم. وشدد ممثل تونس على أن التنمية المستدامة كانت منذ عام 1992 ولا تزال من أولويات الدولة التي أنشأت لجنة وطنية للتنمية المستدامة، ولكن لا بد من وضع نموذج جديد للتنمية المستدامة يستند إلى الحقوق السياسية والاجتماعية وإلى مفهوم للمواطنة يركز على دور الشباب الرئيسي في التنمية. ودعا ممثل الأردن إلى اتخاذ مبادرة عربية مشتركة في مجال التنمية المستدامة، مشدداً على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث وبإدماج مفهوم العدالة الاجتماعية، منبهاً إلى ضرورة

مراعاة الخصائص الإقليمية والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة عند الاستجابة إلى التحديات البيئية الحالية. ولفت ممثل الجمهورية العربية السورية إلى عدم توفر تحديد متفق عليه للاقتصاد الأخضر، وإلى أن بلده وضع تشريعات بيئية واتخذ العديد من التدابير لتحقيق التنمية المستدامة. ورأى ممثل العراق ضرورة الإشارة إلى "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" وإلى مبدأ "الملوث يدفع" في البيان الذي سيصدر عن الاجتماع. وتوقف ممثل لبنان عند الأضرار الجسيمة التي تكبدها لبنان من جراء النزاعات ولا سيما العدوان الإسرائيلي في عام 2006 وما خلّفه من خسائر على البيئة وصحة المواطنين والسياحة والتنمية. وأشار ممثل الجزائر إلى المشاكل البيئية العديدة التي تعاني منها المنطقة، كتغيّر المناخ والتصحر، مؤكداً أهمية إدراج التنمية المستدامة في جميع السياسات الوطنية. وتوقف عند التقدم الذي أحرزه بلده في هذا المجال من خلال إنشاء مرصد للتنمية المستدامة ومراكز أخرى تعنى بإدارة النفايات والإنتاج النظيف والنمو ذي انبعاثات الكربون المنخفضة. وأكد أيضاً الحاجة إلى نقل التكنولوجيا، وتوفير الموارد المالية، ودعم أقل البلدان نمواً. وألقى ممثل الإمارات العربية المتحدة الضوء على جهود بلده في سبيل تحسين الوصول إلى البيانات والمعلومات البيئية، وإنشاء مدينة منخفضة الكربون، والمركز الدولي للزراعة الملحية، وأكاديمية للمياه في أبو ظبي. وتوقف ممثل اليمن عند عواقب تغيّر المناخ مشدداً على أن المنطقة العربية منتج رئيسي للطاقة وليست مستهلكاً رئيسياً لها. وأوضح ممثل فلسطين أن التنمية المستدامة لا تتحقق في ظل الاحتلال ولا بالاعتماد على المساعدات الأجنبية، بل من خلال اعتماد البلدان على نفسها، وقدرتها على تحديد علاقاتها التجارية مع شركائها. واقترح وضع آلية لمتابعة نتائج مؤتمر ريو+20. ولم ينف ممثل السودان ما حُقق من تقدم، لكنه رأى أن على البلدان عدم الالتزام بما تعجز عن تحقيقه. وفي السياق نفسه، طلب ممثل مصر تجديد التعهد بالالتزامات غير المنفذة قبل التعهد بالتزامات جديدة، مشدداً على ضرورة أن تراعي عملية التنمية المستدامة مفهوم العدالة الاجتماعية والنهج القائم على الحقوق وعلى العلوم، وأن تستجيب إلى المطالب المشروعة للمنطقة العربية.

14- وتناول ممثلو المجتمع المدني عدة نقاط، فأشار ممثل الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى أن ثلثي الأميين في المنطقة من الإناث مركزاً على الحاجة إلى وضع مؤشرات تراعي نوع الجنس. ودعا ممثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى وضع نظام أكثر عدلاً للتجارة الدولية، وإلى دعم نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير. وأكد ممثل موقع "مفهوم" على أهمية المؤشرات الدقيقة في رصد التقدم والإبلاغ عنه ولا سيما في مجال الوصول إلى المياه والصرف الصحي. ودعا ممثل جامعة الأمم المتحدة إلى اعتماد نهج إنمائي ينطلق من المجتمع للقضاء على الفقر، وإلى عدم إهمال المعارف التقليدية، في حين دعا ممثل المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية إلى إشراك وسائل الإعلام في العملية الإنمائية. وشدد ممثل الهيئة العربية للطاقة الذرية على حق البلدان النامية، ولا سيما البلدان العربية، في الحصول على التكنولوجيات الحديثة واستخدامها بما فيها الاستخدام السلمي والمراعي للبيئة للتكنولوجيا النووية (في الأمن الغذائي مثلاً ومعالجة المياه والتطبيقات الطبية وإنتاج الطاقة).

15- وشدد ممثلا جامعة الدول العربية والعراق على ضرورة توحيد الموقف العربي من مؤتمر ريو+20. وأوضح ممثل العراق التقدم الذي حققه بلده في مجال التنمية المستدامة منذ انهيار النظام في عام 2003، وإن لم يكن على صعيد جميع مؤشرات التنمية المستدامة، وأشار إلى التحديات الكبرى على صعيدي الجفاف والتصحر.

جيم- التحديات الجديدة والناشئة في المنطقة العربية

16- أدار ممثل جامعة الدول العربية هذه الجلسة التي تضمنت عروضاً ومداولات لفريق الخبراء ونقاشات. وقدمت الإسكوا دراسة عن التحديات الجديدة والناشئة في المنطقة العربية ركزت فيها على عشرة مواضيع ذات أولوية. ففي موضوع التغيّر الديمغرافي والبطالة، بينت أن 55 في المائة من السكان العرب يعيشون في

المدن، وأن أكثر من 55 في المائة منهم دون سن الخامسة والعشرين، وأن معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية أعلى من معدلات مناطق العالم الأخرى. وفي موضوع الربيع العربي، رأت الدراسة أن هناك فرصاً يمكن أن تؤدي إليها التغيرات والتحديات في المنطقة. وفي موضوع الأزمة المالية العالمية أشارت إلى أن البلدان العربية تأثرت بها بشكل متفاوت. وفي موضوع الأمن الغذائي يُعتبر الاعتماد على الأغذية المستوردة وعدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاكتفاء الذاتي من التحديات الكبرى، ومردها بشكل كبير إلى ندرة المياه التي تشكل تحدياً آخر ولا سيما أن ستة فقط من البلدان العربية الإثني والعشرين تقع فوق خط الفقر المائي المحدد بألف متر مكعب للفرد من المياه العذبة في السنة. وفي موضوع أمن الطاقة، أشارت الدراسة إلى توفر مصادر الطاقة بشكل متفاوت في البلدان العربية، وأن استهلاكها مرتبط إلى حد كبير بالناتج المحلي الإجمالي. واعتبرت أن تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية من التحديات المستجدة نظراً لتزايد تواتر الظواهر المناخية المتطرفة في المنطقة وحدتها، كالآثار الناتجة عن الجفاف والتصحر من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وزيادة الهجرة. ومن التحديات الأخرى التي سلطت الدراسة الضوء عليها التحولات في أنماط الهجرة الداخلية والدولية، وآثارها السلبية على التكامل الإقليمي ودوره في تسهيل تحقيق التنمية المستدامة. وبالاضافة إلى ركائز التنمية المستدامة الثلاث، ركزت الدراسة على العلاقة التي تربط هذه التحديات ببعضها البعض.

17- ثم عرضت ممثلة المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير التوقعات البيئية الذي حدد 26 قضية بيئية شديدة الأهمية في القرن الواحد والعشرين. وأوضحت أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة حدد في "توقعات البيئة العالمية" المياه العذبة والأراضي والطاقة والمحيطات والبحار كأولويات بالنسبة إلى منطقة غرب آسيا، وإدارة البيئة وتغيّر المناخ من القضايا المشتركة مع المناطق الأخرى. وقدمت لمحة عن مؤتمر قمة "عين على الأرض" الذي سيعقد في أبو ظبي في كانون الأول/ديسمبر 2011 لتلبية الحاجة إلى معلومات ومعارف متجانسة تستند إليها السياسات والقرارات البيئية.

18- وفي عرض آراء الخبراء، رأى ممثل المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الربيع العربي يشكل فرصة لإرساء قواعد اقتصاد يتفاعل بمرونة مع التغيرات المناخية في المنطقة. واعتبر أن التحدي الأبرز في المنطقة هو ندرة المياه، ودعا إلى ترشيد استخدام الموارد المائية وتطوير غير التقليدية منها. وركز ممثل المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية على الفرص والتحديات التي تنطوي عليها النافذة الديمغرافية، وعلى الحاجة إلى إيجاد فرص للشباب، وألقى الضوء على بُعدَي الفقر والصحة لقضية الأمن الغذائي، وعلى ضرورة إدراج تدهور الأراضي ضمن نتائج تغير المناخ إلى جانب الجفاف والتصحر، بما في ذلك ملوحة التربة والتلوث الكيميائي الزراعي. واقترح إدراج الطاقة النووية في إطار أمن الطاقة واعتبارها من التحديات الناشئة في المنطقة، إلى جانب هجرة الأدمغة وضرورة نقل التكنولوجيات إلى المناطق المناسبة، بناءً على الظروف المحلية.

19- وبعد انتهاء العروض، قدم ممثلو الحكومات والمجتمع المدني مداخلاتهم. وتساءل ممثل الأردن عن كيفية مواجهة بعض التحديات على غرار أمن الطاقة، وعن الخيارات المطروحة في مجال الطاقة النووية. فالتحديات في مجالات الطاقة والمياه والأمن الغذائي تعني أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال نهج متكامل وعدم إغفال التحديات غير البيئية كالتكاليف والفوائد الاقتصادية، وتعزيز القدرات البشرية. وركز ممثل الجمهورية العربية السورية على مشكلتي ندرة المياه والهجرة ولا سيما أن المياه الجوفية لا تتوفر إلا في مناطق معينة من بلده، لافتاً إلى أن إسرائيل تسحب المياه من الجولان. ورأى أن الربيع العربي يعيق التنمية المستدامة ولا سيما أن الإنجازات التي حققت في هذا المجال تعود لما قبل الأحداث الأخيرة. واعتبر ممثل العراق أن تغيّر المناخ قضية ذات أولوية، وأشار إلى أن بلده في طور إعداد خطة وطنية للتنمية المستدامة.

ورأى ممثل فلسطين أن النفايات الصلبة تطرح تحدياً كبيراً. وأيد ممثل اليمن فكرتي التدوير وارتباط الفيضانات بتغيّر المناخ. وعلق ممثل الإمارات العربية المتحدة على الدراسة التي أعدتها الإسكوا، فرأى أن تغيّر المناخ وارتفاع درجات الحرارة سيؤثران على إنتاجية صناعة تحلية المياه وقطاع الثروة الحيوانية وبالتالي على الأمن الغذائي. وشدد ممثل الجزائر على مشكلة التصحر التي تسببت بتدفق الهجرة إلى أوروبا وأثرت سلباً على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي. وربط ممثل المملكة العربية السعودية بين الأمن المائي وأمن الطاقة، وطلب أن يكون نقل التكنولوجيات مدروساً وملائماً، وأكدأن البلدان الواقعة شمال الكرة الأرضية هي المسؤولة عن الانبعاثات المنتشرة حالياً في الجو. وشدد ممثل عُمان على أن المنطقة العربية لن تنتظر نقل التكنولوجيا إنما ستسعى إلى إيجاد حلول تكنولوجية على المستوى الإقليمي للمشاكل القائمة.

20- ثم تكلم ممثل الشعوب الأصلية بالنيابة عن المجتمع المدني وأبرز المجموعات المعنية بالمؤتمر فسلط الضوء على التحديات التي تواجه المجتمعات الصحراوية كعدم توفر الخدمات الأساسية، والفقر، والتهميش، ودعا إلى تحسين الخدمات الاجتماعية وسبل العيش للمجتمعات المهمشة لتمكينها من مواجهة تغيّر المناخ. وفي موضوع الاقتصاد الأخضر، دعا ممثل الأوساط العلمية والتكنولوجية إلى اعتماد موقف عربي موحد، وإلى التحول إلى اقتصاد أخضر قائم على المعرفة على نحو يراعي البعد الاجتماعي والأولويات المتغيرة في المنطقة، ويدعم إدارة المعرفة والبحث العلمي. واقترح ممثل مجموعة المزارعين نقل المعارف والتكنولوجيات التي تلائم احتياجات المنطقة، ولا سيما في مجالي المياه والطاقة، لمساعدة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ. ودعا إلى تحسين التعاونيات وإنشاء صندوق أخضر لتمويل البرامج الإنمائية الاستراتيجية في البلدان الأشد فقراً. وركزت رئيسة المبادرة البيئية للتنمية المستدامة في السودان على فوائد الطاقة الشمسية وعلى أهمية تطوير معارف الشعوب الأصلية وتحقيق السيادة الغذائية، وأيدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية موقفها. وشدد ممثل جمعية الفضاء الجمعوي المغربية على أهمية جعل زيادة استخدام الطاقة الشمسية هدفاً بحد ذاته، في حين شددت ممثلة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار على أن التنمية المستدامة لا تتحقق من دون العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية. وركزت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على التحدي الذي تشكله عملية التحضر، وعلى ضرورة تحسين الوصول إلى خدمات المياه والطاقة الأساسية، وإدارة النفايات الصلبة. أما مداخلة جامعة الخليج العربي فركزت على النفايات الإلكترونية. واختتم مدير الجلسة النقاش باقتراح تصنيف التحديات المستعرضة في مجموعات رئيسية هي تغيّر المناخ، والأمن الغذائي، والأمن المائي، ودور الربيع العربي كمحفز للتغيير.

دال- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

21- أدار ممثل جامعة الدول العربية هذه الجلسة التي تخللها عرضان، واستعراض لنتائج ورشة العمل التحضيرية الإقليمية، ومداولات لفريق الخبراء، ونقاش. واستعرض ممثل الإسكوا مؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية فألقى الضوء على الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي، متوقفاً عند بعض الإنجازات كإنشاء مجالس وطنية لهذه الغاية، وإطلاق آليات إقليمية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الرئيسية. ولم يغفل العرض أبرز التحديات المؤسسية التي تعيق التقدم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وهي ضعف المؤسسات وآليات الرصد، ومحدودية المشاركة العامة، وعدم مراعاة الاعتبارات البيئية بشكل كاف في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، والنقص في التمويل، وعدم ملاءمة عمليات اتخاذ القرار.

22- ثم استعرض ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة موضوع الإدارة الدولية للبيئة واعتبر أن أي تدبير يتضمن اتخاذ قرارات أو تنفيذ أنشطة تتعلق بالتنمية المستدامة إنما يندرج في إطارها المؤسسي. غير أن هذا

الإطار لم يكتمل بعد بالرغم من حملات التوعية بدور التنمية المستدامة كمبدأ إرشادي والحث على مشاركة الجميع في تحقيقها، وذلك بسبب عدد من التحديات كضعف التنفيذ، وعدم اتخاذ ترتيبات وطنية ملائمة، وعدم كفاية بناء القدرات، وضعف آليات التنسيق والتكامل، وغياب التعميم، وعدم المساءلة. وأشار إلى أن النظام الحالي للإدارة الدولية للبيئة نظام مجزأ ومعقد وينقصه التمويل، وأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يفوق عددها الخمسمائة اتفاق والاتفاقات البيئية الإقليمية التي يفوق عددها الثلاثمائة اتفاق تفتقر إلى التجانس، مركزاً على الحاجة الماسة إلى بناء القدرات وتحسين التنفيذ. واستعرض الخيارات الخمسة التي اقترحها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالإضافة إلى خيار لتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى العالمي، متوقفاً عند إيجابيات كل خيار وسلبياته. وتتضمن هذه الخيارات إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة؛ أو استبدال لجنة التنمية المستدامة بمجلس للتنمية المستدامة؛ أو إنشاء منظمة جامعة لتنسيق التنمية المستدامة؛ أو رفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مستوى وكالة متخصصة؛ أو جعله من الهيئات الفرعية للجمعية العامة؛ أو تعزيز الإطار المؤسسي الحالي. وأوضح في الختام أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يفتقر إلى النفوذ السياسي ولا وصول له إلى عمليات التمويل وصياغة السياسات، وشدد على ضرورة تعزيز الركيزة البيئية للتنمية المستدامة، وشكك في أن يكون الإصلاح التدريجي كافياً لتحسين الوضع.

23- ثم عرض ممثل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية نتائج ورشة العمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (جدة، 3-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011) التي عقدت تمهيداً للاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20. وكانت ورشة العمل قد ناقشت نتائج المشاورات العالمية التي جرت في سولو بإندونيسيا، حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والمقترحات التي قدمت على المستويين العالمي والإقليمي. وركزت التوصيات على ما يلي: إيلاء الاهتمام لركائز التنمية المستدامة الثلاث بشكل متوازن؛ وسد الثغرات في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى المحلي؛ والتأكد من أن التنمية المستدامة تلبي احتياجات جميع البلدان وتشركها في العملية الإنمائية؛ وتعزيز التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة؛ وزيادة مشاركة المجتمع المدني؛ وتجنب فرض قيود إضافية على البلدان النامية. أما على المستوى الإقليمي العربي، فأوصت ورشة العمل بتحويل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة إلى مجلس للتنمية المستدامة وبإنشاء لجان اقتصادية واجتماعية وبيئية تابعة له.

24- ورأى ممثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن أن الأمثلة التي تتضمنها دراسة الإسكوا عن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى الوطني هي نفسها المشار إليها في تقريرها السابق حول إدارة التنمية المستدامة الصادر في عام 2003. ورجح أن يكون سبب هذا التكرار التقدم البطيء في وضع إطار مؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، مشيراً إلى أن هذا الإطار غير متوازن ولا يراعي البيئة. واعرب عن قلقه من أن تكون عروض برنامج الأمم المتحدة للبيئة غير متناسبة مع احتياجات المنطقة، ودعا إلى توضيح أهداف الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة قبل البدء بإصلاحه، وإلى عدم التركيز على واحدة من ركائز التنمية المستدامة على حساب الركيزتين الأخريين. واستند الخبير التونسي في الفريق إلى تجربته السابقة في العمل في المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة ليبين أهمية وجود استراتيجية إقليمية ولجنة إقليمية للتنمية المستدامة لتسهيل التنسيق على المستوى الإقليمي. وتحدث عن تجربة تونس التي أنشأت لجنة للتنمية المستدامة في عام 1993 داعياً إلى إنشاء لجان مثيلة في كل بلد. وشدد على ضرورة معالجة التجزئة في تغطية منظومة الأمم المتحدة للبلدان العربية، لأن بعض البلدان تقع في نطاق عمل هيئات إقليمية مسؤولة عن منطقة غربي آسيا، وبعضها الآخر يقع في نطاق عمل مكاتب إقليمية مسؤولة عن القارة الأفريقية. ودعا إلى إنشاء شبكة عربية للمعلومات البيئية.

25- واستهل ممثل مصر مداخلات الحكومات بالتأكيد على أهمية تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بالرغم من عدم وضوح الخيارات المتوفرة ونقص المعلومات بشأنها، بما فيها خيار "المنظمة الجامعة" الذي

اقترحته البرازيل وما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تكاليف كل خيار وتقييمه. وركز ممثل مصر على عدم وجود إرادة سياسية لإنشاء منظمة دولية جديدة، أو تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة أو زيادة تمويله، مطالباً بتكثيف الجهود لجعل الآليات المتوفرة أكثر فعالية. وأكدت ممثلة الحكومة المغربية على أن الحكومات العربية عازمة على دعم التنمية المستدامة، وأصدرت قوانين وأنشأت مؤسسات لهذه الغاية. واستشهدت بالدستور المغربي الجديد الذي ينص على حق كل مواطن بالعيش في بيئة سليمة، والذي أنشئ بموجبه مجلس وطني تشترك فيه الحكومة مع ممثلي المجتمع المدني في وضع سياسات التنمية المستدامة. ودعا ممثل اليمن البلدان إلى الاستفادة من مختلف التجارب الوطنية. أما ممثل المملكة العربية السعودية فأيد الطرح المصري مشيراً إلى أن المنطقة لا تحتاج إلى مزيد من الالتزامات والقيود ولا سيما في ظل الوضع المالي الحالي، ومؤكداً أن تغيير إسم مؤسسة ما لا يعني بالضرورة تحسين النظام. ورأى أن مؤتمر ريو+20 ينبغي ألا يسمح بإعادة التفاوض على مبادئ مؤتمر ريو لعام 1992. وتساءل ممثل السودان عن إمكانية تغيير اسم مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية، موضحاً أن من حق البلدان إطلاق أسماء مختلفة على أنشطة تحقيق التنمية المستدامة التي تقوم بها. فأجابه رئيس وفد جامعة الدول العربية بأن تغيير الاسم ممكن لكن ذلك قد يستغرق سنوات، مذكراً بالقرار الصادر عن الجامعة في عام 2004 والذي يحدد صلاحيات المجلس في مجالي البيئة والتنمية المستدامة. واعتبر ممثل العراق أن تعيين وزير للتنمية المستدامة سيعيق عملية التنسيق ولا بد من مراعاة التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ودعا إلى الاستفادة من الهيكليات القائمة والخبرات المتوفرة على المستوى الدولي، وإلى استخدام الموارد بأقصى ما يمكن من الكفاءة. وأكد ممثل لبنان الحاجة إلى زيادة التنسيق ووضع أطر وطنية للتنمية المستدامة، وأيد تغيير اسم مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ليصبح مجلس التنمية المستدامة. وأكد ممثل فلسطين هو الآخر أهمية مراعاة التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وزيادة صلاحيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة دون تحويله إلى وكالة متخصصة لأن ذلك يحول دون استفادة فلسطين من خدماته، مشيراً إلى أن فلسطين كانت ترغب في المشاركة في اجتماع جدة. وأكد ممثل العراق أهمية التنمية المستدامة بركائزها الثلاث مؤيداً اقتراح إنشاء مجلس للتنمية المستدامة يتضمن ثلاث لجان. وأشار ممثل عُمان إلى تجربة بلده الذي أنشأ لجنةً للتنمية المستدامة، ولجنة لجمع مؤشرات التنمية المستدامة، ومركزاً للبحوث البيئية. وأيد ممثل الجزائر الحاجة إلى تعزيز التكامل بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لأنها تعاني من التجزئة وتعالج القضايا نفسها أحياناً. وأكد على ضرورة الانطلاق من جدول أعمال القرن 21 لإجراء أي إصلاحات مؤسسية، داعياً إلى إعادة النظر في ولايات المؤسسات القائمة وتحسين التعاون فيما بينها، وتجنب إنشاء مؤسسات جديدة لما ينتج عن ذلك من أعباء مالية. وطالب باعتماد نهج أكثر ديمقراطية في التفاوض لإشراك البلدان النامية في صنع السياسات، وبزيادة التمويل. وشدد ممثل الأردن على ضرورة تحسين الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، وعلى ضرورة مراعاة المصالح المشتركة بين البلدان العربية من أجل تنسيق الأنشطة التي تقوم بها. واستعرض ممثل الإمارات العربية المتحدة الإطار المؤسسي الفدرالي للتنمية المستدامة في بلده والفوائد التي تم تحقيقها من خلاله في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، مؤكداً الاستمرار في دعم المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة طالما أن خطة عمل بالي وغيرها من الاتفاقات الدولية لم تنفذ بعد. وشكك ممثل المملكة العربية السعودية في إمكانية التوصل إلى توصيات ملموسة ضمن الوقت المحدد إذا ما استمر النقاش حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وعرض ممثل عُمان إنجازات بلده فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات الوطنية وإنشاء لجان التنمية المستدامة ومجالس ومراكز البحث العلمي.

26- وركز ممثل المجموعة الرئيسية للشباب والأطفال على أهمية بناء القدرات ولا سيما قدرات الشباب، وإشراكهم في المنتديات الرسمية وغير الرسمية والاستفادة من رؤيتهم في مجال التنمية المستدامة في المنطقة. ودعا ممثل مرفق البيئة العالمي إلى رفع لجنة التنمية المستدامة إلى مستوى مجلس وإلى إنشاء مجالس للتنمية

المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية تتسم بالشفافية وتشرك الجميع. ودعا ممثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى زيادة دور منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات وتنفيذ البرامج من خلال شراكات حقيقية مؤكداً على أهمية الشفافية والقضاء على الفساد.

هاء- الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

27- أدار وزير الصناعة والتجارة السابق في اليمن هذه الجلسة التي تضمنت عرضاً لمعلومات أساسية، تلاه استعراض لنتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية حول الاقتصاد الأخضر في قطاعات متعددة، فمداولات لفريق الخبراء ثم نقاش. وأوضح قبل بدء العروض بأن النموذج الإنمائي الاقتصادي المتبع حالياً في المنطقة العربية غير ناجح لأنه لم يخفض معدلات البطالة والفقر، بل عزز التوترات السياسية في العديد من البلدان العربية، مما يؤكد أهمية إعطاء الركيزة الاجتماعية حقها عند مناقشة الاقتصاد الأخضر.

28- وعرضت الإسكوا دراسة عن الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ركزت فيها على مبادئ الاقتصاد الأخضر وما يتيحه للمنطقة من فرص ويطرحه من تحديات. وسجلت الدراسة قلق البلدان العربية من الترويج للاقتصاد الأخضر على أنه بديل للتنمية المستدامة، ومما قد يؤدي إليه من فرض قيود فنية جديدة على التجارة وشروط لتوفير التمويل وتراجع في الإنتاجية. أما من حيث الفرص، فيمكن أن يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى منافع اجتماعية واقتصادية جديدة كتحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية وزيادة الوصول إلى الخدمات البيئية الأساسية. واقترحت الدراسة اعتماد معايير لرصد التقدم المحرز في التحول إلى الاقتصاد الأخضر وقياسه، ومنها مؤشرات التنمية المستدامة التي يعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وحددت الدراسة القطاعات التي يمكن أن تساهم في زيادة الفوائد ثلاثة أضعاف إذا ما تحولت إلى الاقتصاد الأخضر كالطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، ومعالجة المياه، والمباني الخضراء، والنقل المستدام، والبدائل الخضراء للكهرباء بما فيها الغاز الطبيعي. وأوصت الدراسة باتباع نهج قائمة على المشاركة، كإشراك القطاع الخاص، وتحقيق التكامل الإقليمي، وتهيئة البيئة المناسبة للتعليم والابتكار والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا التي تحتاج إليها المنطقة، لقطف الفوائد من التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

29- وتلا عرض الدراسة تقديم عروض لنتائج ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية متخصصة في الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. فعرضت الإسكوا نتائج ورشة العمل حول السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر (بيروت، 20-21 تموز/يوليو 2011) الذي عقد للاطلاع على وجهات نظر وزراء المالية والجهات المعنية في المجال الاقتصادي. وجرى في ورشة العمل استعراض مفاهيم الاقتصاد الأخضر بهدف التوصل إلى توافق حول السياسات المالية المتنوعة التي يمكن أن تعزز التحول التدريجي إليه في البلدان العربية. وجرى البحث في مجالات المشتريات العامة المستدامة، والضرائب البيئية، وحوافز الاستثمار الأخضر، والتمويل الأخضر. ودعت التوصيات إلى ما يلي: إعداد دراسات للجدوى الفنية والاقتصادية المحتملة من مشاريع الاقتصاد الأخضر؛ والتحقق من استيفاء المشاريع الجديدة جميع المعايير البيئية قبل الموافقة عليها وتشجيع المرافق المتوفرة على تحسين أدائها البيئي من خلال برامج المساعدة الحكومية؛ وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وإنشاء صناديق متخصصة كمرفق البيئة العربي؛ ووضع أطر قانونية ومؤسسية لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وتخصيص أموال للمشاريع البيئية ضمن الموازنات الوطنية؛ والتوصل إلى موقف عربي موحد من الضرائب التمييزية على الوقود الأحفوري، والتشديد على سيادة الدول وحقها في استثمار مواردها الوطنية وفقاً لظروفها الخاصة؛ وتوخي الاستخدام الأنظف للوقود الأحفوري وموارد الطاقة المتجددة بما في ذلك نقل التكنولوجيا؛ واعتماد

عملية تحول تدريجية إلى الاقتصاد الأخضر تراعي خصائص البلدان ومستوى التنمية فيها؛ وإشراك الجهات المعنية من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المداولات المتعلقة بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

30- وعرض ممثل المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نتائج اجتماع المائدة المستديرة الثالث بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية: التمهيد للاقتصاد الأخضر (القاهرة 26-27 كانون الثاني/يناير 2011) بمشاركة ممثلين عن مراكز الإنتاج النظيف والمجتمع المدني. وكان الاجتماع قد خلص إلى أن نماذج الإنتاج والاستهلاك المعتمدة غير مستدامة وتؤثر سلباً على البيئة، وأوصى باعتماد نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يستند إلى أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج. فبعض العمليات الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي تشجع على إجراء هذا التحول ومنها عملية مراكش والاستراتيجية الإقليمية العربية حول الإنتاج والاستهلاك المستدام. ومن نتائج ذلك الاجتماع أنه حدد العلاقة التآزرية بين أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأهداف التحول إلى اقتصاد أخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

31- ثم عرض ممثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين نتائج الندوة حول الصناعات الخضراء ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية (بيروت، 28-30 أيلول/سبتمبر 2011) التي شارك فيها ممثلون حكوميون وخبراء في مجال تطوير الصناعات الخضراء ولا سيما من قطاع الطاقة. وخلص الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات أبرزها الدعوة إلى تقبل مفهوم الاقتصاد الأخضر كأداة لدفع التطور الصناعي وإيجاد فرص عمل في المنطقة؛ وتشجيع نقل التكنولوجيا وإقامة الشراكات مع البلدان المتقدمة؛ وتعزيز التبادل بين الهيئات العلمية ومراكز الأبحاث في القطاعات الاستراتيجية؛ وتشجيع المؤسسات المالية في المنطقة العربية على دعم تطوير الصناعات الخضراء؛ وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اعتماد الممارسات والسياسات الخضراء في مجال الصناعة.

32- ثم قدم ممثل الإسكوا عرضاً بالنيابة عن جامعة الدول العربية في موضوع مؤشرات التنمية المستدامة كأداة لرصد التقدم في عملية التحول إلى اقتصاد أخضر في إطار التنمية المستدامة. واستعرض المجموعات الثلاث عشرة من المؤشرات التي يعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في رصد التنمية المستدامة بركائزها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وإعداد التقارير عنها. وكانت جامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد وحدت المجموعة الأساسية من المؤشرات وحددت طريقة حسابها، وهذا في طور تنظيم عدد من الدورات التدريبية في المنطقة لضمان حساب المؤشرات بطريقة موحدة على المستوى الوطني، ومنها الدورة التدريبية في المملكة العربية السعودية.

33- ثم قدم عدد من الخبراء رأيهم في الموضوع من منظور آخر. فلاحظ ممثل فريق العمل المعني بالتحديات والتكنولوجيا والتركيز أن المنطقة حذرة من الاقتصاد الأخضر وقلقة من أن التركيز على هذا الموضوع يخل بالنهج المتوازن والمتسق المتبع في تحقيق التنمية المستدامة. ورأى أن الاقتصاد الأخضر أشبه بنهج يستند إلى احتياجات السوق في تحقيق التنمية المستدامة بدلاً من أن يستند إلى تدخلات الحكومة والمجتمع المدني. ولعل السبب في ذلك هو التقدم البطيء في تحقيق التنمية المستدامة في العقد المنصرم. ومن الحلول المقترحة عدم التركيز على نموذج واحد لتطبيق الاقتصاد الأخضر بل على عدة نماذج يمكن تطويرها في مختلف أنحاء العالم، شرط أن تكون محلية ومتنوعة وقائمة على المشاركة ومنطلقة من القاعدة إلى أعلى، وأن تراعي الخصائص الإقليمية والمحلية فلا تتعارض مع الحقوق المقبولة عالمياً وتسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي أنه لا يستطيع التنبؤ بجميع احتياجات الاقتصاد الأخضر وآثاره، ولا سيما أن صناعة الوقود الأحيائي الخضراء على سبيل المثال لم تراع العلاقة بين الزراعة والطاقة والأمن

الغذائي. ولفت إلى النفايات الغذائية وإلى التحذيرات من النتائج غير المتوقعة للتكنولوجيات الحيوية الناشئة، مبدياً القلق من احتكار قلة على الصعيد الدولي للسوق العالمية للمواد الكيميائية الزراعية والأصناف النباتية المقاومة للمناخ، ومن عدم قدرة الأمم المتحدة أو نظم الإنذار المبكر على مراقبة القطاع الخاص. واستشهد في الختام بجدول أعمال القرن 21، ودعا إلى إنشاء آليات لتقييم التكنولوجيا وتحديد مبدأ وقائي، وإلى ضرورة التنبه إلى المخاطر ذات الصلة بنقل التكنولوجيا في إطار الاقتصاد الأخضر.

34- ورأى المدير السابق لفرع الاقتصاد والتجارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس جديداً بل هو جزء أساسي من التنمية المستدامة، وقد انتشر التداول به في السنوات الأخيرة كأداة لتسريع التنمية المستدامة في إطار سعي المجتمع الدولي إلى إيجاد حلول للأزمة المالية العالمية. وبالتالي، تُعطى الأولوية في تحقيق الاقتصاد الأخضر لإيجاد فرص العمل في القطاعات الخضراء كالنقل المستدام، وإعادة تدوير النفايات، والطاقة المتجددة، والاستثمار في عمليات التكيف مع تغيّر المناخ، لما في ذلك من فوائد للاقتصاد والبيئة معاً. وقارن هذا النهج الإنمائي الجديد مع النهج الإنمائي السابق الذي كان يسعى إلى حماية البيئة من دون تحقيق التنمية الاقتصادية. وأكد بالتالي أنه لا ينبغي النظر إلى عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر كما يراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنها ليست عبئاً إضافياً بل أداة لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بشكل متوازن. ولا بد لتحقيق هذه الأهداف من تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة الاستثمار في القدرة البشرية وفي البحث والتطوير، وضمان أن تكون عمليات التخطيط قائمة على المشاركة ومنطلقة من القاعدة.

35- ثم دار النقاش بين ممثلي الحكومات العربية كما يلي: تحدث ممثل العراق عن ندرة المياه وقال إنها قضية رئيسية تسببت بآثار عديدة منها الهجرة، وتدهور الزراعة، وانعدام الأمن الغذائي، والتصحر مستشهداً بمعاناة سكان الأهوار العراقية من شح المياه. وشدد على أن التجارة تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وعلى أن الاقتصاد الأخضر هو النهج الجديد المدعوم من بعض النماذج التجارية التي تلقى رواجاً على المستوى الدولي. وأبدى قلقه من أن اقتصاد السوق قد يؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية مشدداً على ضرورة تقييم التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال مدى الرفاه الذي يتمتع به المواطنون والمبالغ المالية التي يدفعونها لقاء الخدمات الأساسية. وشدد ممثل تونس على ضرورة وضع تعريف مفصّل للاقتصاد الأخضر، وشرح عملية التحول إليه. وأيد فكرة أن الاقتصاد الأخضر يمكّن البلدان العربية من تحقيق التنمية المستدامة لكنه قال إن الجهود المبذولة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر يجب أن تنسجم مع الأهداف الإنمائية الوطنية ولا سيما الاجتماعية منها. ووجه دعوة إلى المجتمع الدولي لدعم نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات البشرية، ورفع الحواجز غير الجمركية عن التجارة. وعرض ممثل لبنان تجربة بلده في التحول إلى الاقتصاد الأخضر حيث نجح في الحد من استخدام المواد المستنفدة للأوزون، وفي دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع مشاريع تطوير الطاقة الشمسية، بما في ذلك التصنيع المحلي لسخانات المياه بالطاقة الشمسية. ورأى ممثل اليمن أن إعادة التدوير هي جزء من الاقتصاد الأخضر مهما كانت المواد التي يعاد تدويرها، مشيراً إلى أن هذا النشاط قائم فعلاً في المناطق اليمنية الريفية. ودعا إلى التركيز على الأرياف في عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر ولا سيما أنها بدأت فعلاً بالتأثر بتغيّر المناخ، وأشار إلى أن الاستثمار في المحاصيل المقاومة لتغيرات المناخ هي الحل، علماً بأن على الشركات أن تلتزم بنقل التكنولوجيا وإعادة تدوير النفايات. وطرح ممثل المملكة العربية السعودية مشكلة ازدياد استهلاك الوقود الأحفوري أربعة أضعاف في الفترة بين عامي 2006 و2010، وتسببها بتلوث الهواء مما استدعى الترويج لبدائل تستخدم الطاقة الشمسية. ودعت ممثلة المغرب بلدان المنطقة إلى النظر في إمكانيات الاقتصاد الأخضر وفي كيفية تشجيعه من خلال نقل التكنولوجيا في قطاعات أساسية كإمدادات المياه والصرف الصحي، ومن خلال البرامج التي تستهدف المجتمعات الريفية من خلال اعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة تساهم في توفير الأمن الغذائي وفرص العمل. وأشارت إلى

المشاريع التي ينفذها بلدها في مجالي السياحة البيئية والصناعة الخضراء كوسيلة لتوليد فرص العمل، ومبادرة إنشاء مدينة خضراء تهدف إلى تحقيق الكفاءة في استخدام المياه، واستراتيجية التحضر الخضراء الهادفة إلى تحسين الإدارة والتخفيف من ازدحام السير من خلال إنشاء نظام السكك الحديدية فائقة السرعة.

36- وأشار ممثل مصر إلى التقدم الواضح في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين لكنه أبدى قلقه من عدم الاتفاق على تعريف الاقتصاد الأخضر الذي يروَّج له باعتباره حزمة من الأدوات يمكن الاختيار منها لتطبيقها على المستوى الوطني. فالمنطقة احتاجت إلى عشرين سنة لاستيعاب مفهوم التنمية المستدامة وإذا بمفهوم جديد غير محدد يقدم إليها على أنه يسعى إلى تحقيق الأهداف نفسها لكن بطرق بديلة. فلا بد إذاً من الحرص على ضمان أن لا يفرض مفهوم الاقتصاد الأخضر قيوداً إضافية أو شروطاً جديدة على التجارة لأن بعض البلدان بدأ يحاول استخدام مفاهيم الاقتصاد الأخضر كأدوات للحد من التبادل التجاري وزيادة تدخل القطاع الخاص في صنع القرارات الاقتصادية. ولذلك، ينبغي توجيه التركيز نحو الوفاء بالالتزامات القديمة في مجال نقل التكنولوجيا وتوفير التمويل للبلدان النامية لمساعدتها على تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر. وكرر ممثل الأردن التأكيد أن البلدان العربية ملتزمة بتحقيق التنمية البيئية المستدامة لكن فكرتها عن الاقتصاد الأخضر ومكوناته لم تتضح بعد. وأبدى قلقه من أن مؤتمر ريو+20 يحاول نقل الحوار المتعلق بالسياسات العامة من مستوى الاقتصاد الجزئي إلى مستوى الاقتصاد الكلي من خلال إشراك الصناعات الكبيرة، وأكد أن تحرير التجارة ضروري للدفع بعملية التنمية. وتساءل عن مدى استعداد المنطقة للتحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر في ظل النقص في التكنولوجيا والاستثمار والقدرات البشرية. ورد ممثل السودان بأن المنطقة لا تزال ضعيفة لإجراء هذا التحول، وسيصعب عليها الانتقال إلى صناعات جديدة في إطار الاقتصاد الأخضر إن لم تتغلب على مشاكل التلوث أولاً. أما ممثل الجمهورية العربية السورية فاعتبر أن القطاع ذا الأولوية هو قطاع المياه وأشار إلى أن بلده يشجع الاستثمار في الأحياء الفقيرة ويعتمد البدائل القائمة على الطاقة المتجددة في تحولها إلى الاقتصاد الأخضر منذ عام 2008.

37- واعترض ممثل المملكة العربية السعودية على القول بتعثر النماذج الإنمائية الحالية المطبقة في عدد من البلدان العربية، مذكراً بعدم التوصل حتى الآن إلى تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر. فالقطاعات والأنشطة التي تقدَّم على أنها تدخل في إطار الاقتصاد الأخضر ليست جديدة وهي ما برحت تُنسَب إلى التنمية المستدامة طوال السنوات العشرين الماضية. وتحفظ على استخدام هذا المصطلح الجديد في غياب أي شرح لما ينطوي عليه، مشدداً على ضرورة توحيد الموقف العربي في مؤتمر ريو+20. أما ممثل الإمارات العربية المتحدة فاعتبر أن الاقتصاد الأخضر يستخدم كميات قليلة من الكربون، لذا فبلده يتخذ مبادرات بارزة للتحول إليه ومنها اعتماد معايير المباني الخضراء ومعايير كفاءة الطاقة، وعقد شراكات مع القطاع الخاص، وإنشاء مراكز لإعادة التدوير، وإقامة محميات للتنوع البيولوجي، وحجز الكربون وتخزينه على غرار ما تفعله سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورأى ممثل الجزائر أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس جديداً وأن لكل بلد برامج يعتبرها خضراء وجارٍ تنفيذها، وإن كانت تصب في إطار التنمية المستدامة. فلا بد إذاً من السعي بشكل تدريجي إلى تحقيق المفاهيم الجديدة. وفي هذا الاتجاه، من المهم أن تحافظ البلدان على سيطرتها الكاملة على مواردها الطبيعية وأن لا يفرض التحول إلى الاقتصاد الأخضر أي قيود على التنمية الاقتصادية فيها. واعتبر ممثل قطر أنه من غير الملائم التوجه إلى مؤتمر ريو+20 بقائمة من الإنجازات العربية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر بينما لم يتم بعد اعتماد تعريف لهذا المفهوم. واعتبر ممثل فلسطين أن هناك ما يبرر بعض المخاوف من عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ولكن إذا ما شمل هذا الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، لا بد من التركيز على الركيزة البيئية لأنها تؤدي إلى إيجاد فرص عمل وتخفيف حدة الفقر في إطار من الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. وعدد ممثل عُمان إنجازات بلده ومنها التحول من استخدام الديزل إلى الغاز الطبيعي، ووضع استراتيجية للأبحاث الزراعية وخطة وطنية للمياه، وإصدار القوانين ذات الصلة.

38- ثم بدأ الخبراء الإقليميون وممثلو المجتمع المدني بالنقاش بتوجيه من النائبة السابقة للأمينة التنفيذية للإسكوا التي ذكرت بالهدف الأساسي للاجتماع وهو توحيد الموقف من المواضيع الأساسية للمؤتمر، وبضرورة أن يشدد تقرير الاجتماع على السياقين الدولي والإقليمي عند تحديد المواقف وإصدار التوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى التمويل الكافي لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وشدد المشاركون على ضرورة الإشارة إلى المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في مناقشة الاقتصاد الأخضر، واحترام الالتزامات الدولية بالأهداف المحددة لتخفيض الانبعاثات في سياق تغيّر المناخ. وشددت ممثلة المجموعة الأساسية للمرأة على ضرورة إشراك المرأة في التحضيرات لمؤتمر ريو+20، ودمج قضايا الجنسين في مؤشرات التنمية المستدامة، وتحديد موقع المرأة كمساهم في الاقتصاد الأخضر ومستفيد منه. وركز مشاركون آخرون على ضرورة نقل التكنولوجيات الحديثة والمناسبة إلى المنطقة والنظر في تداعيات نقل التكنولوجيا النووية والتكنولوجيات النانوية (المتناهية الدقة) إليها. أما ممثل منظمة غرينبيس (Greenpeace) فتوقف عند آثار تغيّر المناخ على المنطقة آملاً ألا يتسبب الاقتصاد الأخضر باستنزاف الموارد الطبيعية ويصبح معتمداً على الموارد النووية. وفي السياق نفسه، دعا ممثل المجتمعات العلمية والتكنولوجية إلى استخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة مبدياً قلقه من أن تصبح الطاقة النووية مصدراً مستداماً للطاقة البديلة، منبهاً إلى ضرورة تجنب استيراد الصناعات الملوثة إلى المنطقة.

39- واختتم مدير الجلسة النقاش بدعوة المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم خطياً لإدراجها في تقرير الاجتماع والوثائق ذات الصلة.

واو- تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة

40- أدار مدير مكتب نيويورك للجان الإقليمية الجلسة التي استُهلت بكلمات حول النتائج التي أفضت إليها مشاورات المجتمع المدني في إطار التحضير للاجتماع الإقليمي العربي، وتلتها مداخلات لفريق من الخبراء دُعي للتحدث عن القضايا التي أثيرت في الجلسات السابقة وفي الجلسة العامة.

41- وعرض ممثل جمعية البيئة العُمانية نتائج جلسات تشاور المجتمع المدني التي نظمتها الجمعية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإمارات العربية المتحدة (دبي، 9-10 تشرين الأول/أكتوبر 2011). وكان الاجتماع قد دعا إلى إنشاء نظام تجاري دولي عادل، وإلى تجديد الالتزام السياسي بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وإنشاء آليات للتمويل المستدام، ووضع آليات مؤسسية لتسهيل مشاركة المجتمع المدني على المستويين الوطني والإقليمي، وتحسين المساءلة، وإنشاء مجلس للتنمية المستدامة، ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل، والقضاء على الفقر. وشدد على ضرورة ألا يضع الاقتصاد الأخضر قيوداً على البلدان النامية، وتشجيع الاستثمار في التعليم والعلوم، واعتماد ممارسات المحاسبة البيئية، وإعطاء الأولوية للسياسات التي تدعم بدائل الطاقة المتجددة، والتشجيع على إنشاء مبان خضراء، واعتماد النقل المستدام، وإعادة التدوير، وإعادة استخدام المياه المستعملة ولا سيما في القطاع الزراعي.

42- ثم عرضت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية نتائج مشاورات المجتمع المدني برعاية وزارة البيئة اللبنانية وتنظيم الإسكوا (بيروت، 12-13 تشرين الأول/أكتوبر 2011). وقد ركز الاجتماع على أهمية الأمن الغذائي وعلى ضرورة إيلاء القضايا الإقليمية الأخرى، بما فيها قضية حقوق الإنسان، القدر نفسه من الاهتمام المعطى للتنمية المستدامة. وتوقف عند الربيع العربي وتأثير الأزمتين الغذائية والمالية في اندلاع التحولات في المنطقة، فالسلام والأمن من الشروط المسبقة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا بد من اعتماد نهج

قائم على حقوق الإنسان ويشجع الحكومات على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والتخفيف من خطر اندلاع النزاعات. وأوصى الاجتماع بعدم السماح لعملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر بأن تطغى على الجهود المبذولة للحد من الفقر لأنه السبب الأساسي في تدهور البيئة، وبتمكين المواطنين من المشاركة في التنمية المستدامة مع التشديد على أن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية، من أجل ضمان الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ودعا الاجتماع التشاوري المجتمع الدولي إلى احترام التزاماته ومسؤولياته بموجب البروتوكولات التي وقع عليها، كما اقترح إنشاء مجلس للتنمية المستدامة لرصد مدى الالتزام بالاتفاقات الدولية حول التنمية المستدامة مع مراعاة الخصائص الإقليمية في تنفيذها.

43- ثم استعرض ممثل الشبكة العربية للبيئة والتنمية نتائج مشاورات المجتمع المدني (القاهرة، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2011). وكان الهدف منها تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة وضرورة تمثيلها في مؤتمر ريو+20. وتطرقت المشاورات إلى ضرورة دعم الشعب الفلسطيني، وضمان الأمن الغذائي، ومواجهة التحديات في مجالي التصحر والتحضر في المنطقة. وأعرب المجتمعون عن دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دون أن يشيروا في التوصيات إلى تغيير وضعه. ورأوا أن إنشاء مجلس متخصص بالتنمية المستدامة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة، وأن زيادة صلاحيات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ولجنته الفنية يمكن أن تعزز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة. وشجعوا على إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة واعتبروا أن إدارة هذه المجالس تحدد نجاحها أو فشلها، واقترحوا إسناد رئاستها لرئيس البلد أو رئيس الوزراء. وأيدوا التحول إلى الاقتصاد الأخضر شريطة أن يراعي الخصائص الإقليمية، وحددوا العوائق التي تقف في وجه التنمية المستدامة وأبرزها الأمية والبطالة والفقر.

44- وبالانتقال إلى مداولات فريق الخبراء حول النقاشات التي دارت في الجلسات السابقة، علق رئيس موقع "مفهوم" على الجلسة التي استعرضت مدى وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته فدعا إلى إنشاء لجنة فنية مؤلفة من خبراء لوضع مؤشرات واضحة تقيس التقدم المحقق في مجال التنمية المستدامة الموجهة نحو الاقتصاد الأخضر. وأشار إلى أن البطالة هي من أبرز التحديات التي تواجه المنطقة ولكن هناك قضايا أخرى لا تقل أهمية عن قضية البطالة كحماية حقوق العمال، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية ولا سيما الضمان الصحي، والوصول إلى المياه، والتلوث البيئي. ودعا إلى التحقق مما إذا كانت البلدان قد وفت بالتزاماتها في تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، وإلى تشجيع العمل على المستوى المحلي لدعم تحقيق التنمية المستدامة.

45- وعلق المدير الوطني للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في لبنان على الجلسة التي ناقشت القضايا الجديدة والناشئة. فدعا البلدان العربية إلى زيادة تبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة وإنشاء صندوق عربي لتنفيذ المشاريع على ضوء الدروس المكتسبة، مشدداً على أهمية اعتماد نهج متكامل نظراً لترابط معظم التحديات ببعضها البعض. وركز على ضرورة تعزيز سبل العيش المستدامة في المناطق الريفية مع مراعاة دور المرأة ودور الزراعة في التنمية، داعياً إلى دعم البحوث الزراعية والتكيف مع تغيّر المناخ، وإلى ضمان تحقيق مصالح البلدان العربية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

46- وعلق عميد كلية الدراسات العليا في جامعة الخليج العربي على الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة فأكد الحاجة إلى إحلال التوازن بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه الإنسان. فالمنطقة تحتاج إلى إدارة سليمة من خلال مؤسسات قائمة على المشاركة والمساءلة والشفافية والتوافق. وأشار إلى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية موضحاً أهمية الاستناد إلى دراسة توقعات البيئة للمنطقة العربية (2010) لتحديد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في هذه المنطقة.

47- وعلقت النائبة السابقة للأمينة التنفيذية للإسكوا على الجلسة التي تناولت الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مشددةً على أهمية ضمان أن يكون باستطاعة كل بلد تحقيق الأهداف الإنمائية التي تلبي احتياجاته الخاصة، وأهمية التمسك بمبدأي "الملوث يدفع" و"المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" عند التحول إلى الاقتصاد الأخضر. فينبغي على المجتمع الدولي أن يوفر التمويل الكافي وأن يسهل نقل التكنولوجيا لتشجيع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر، كما ينبغي إنشاء صناديق خاصة لمساعدة البلدان التي تعاني من ظروف خاصة كفلسطين. وأخذت علماً برفض البلدان العربية قبول أي التزامات أو مسؤوليات ترتبط بالاقتصاد الأخضر، ودعت إلى إشراك المجتمع المدني والمرأة والشباب في عمليات التنمية المستدامة على جميع المستويات وإلى زيادة قدرات القطاعين العام والخاص للاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر.

48- ثم انتقل النقاش إلى ممثلي الحكومات العربية. فأشار ممثل الجمهورية العربية السورية إلى أن بلده اعتمد 15 مؤشراً للتنمية المستدامة لرصد التقدم في تحقيقها، وإلى أن التعليم مجاني في سوريا للجميع بمن فيهم البدو، وأن مدينتين سوريتين قد نجحتا في القضاء نهائياً على الأمية، وأن العمل جار لزيادة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وأن تقييماً لأثر الصناعات الجديدة على البيئة يُجرى قبل الموافقة عليها، بالإضافة إلى عمليات الرصد البيئي للتأكد من عدم مخالفة القوانين البيئية. ورأى ممثل اليمن أن المجتمع المدني شريك أساسي للحكومة في عملية التنمية المستدامة، لكن منظمات المجتمع المدني ينبغي أن تضمن استدامتها المالية للمحافظة على استقلالية مواقفها. ولفت ممثل الأردن إلى تعدد مشاريع التنمية المستدامة وتنوع أحجامها في كل البلدان العربية، وإلى أن بعض الصناعات الأردنية ليست مستدامة وينبغي تشجيعها في هذا المجال. وشدد ممثل العراق على دور إدارة الحكم السليمة في دعم التنمية المستدامة، واعتبر أن العواصف الرملية والجفاف والتصحر من الظواهر المستجدة في المنطقة، وينبغي مواجهتها من خلال مشروع إقليمي. وأعرب عن استيائه من عدم تنفيذ الالتزامات الدولية مطالباً بعدم إعادة التفاوض على اتفاقات عُقدت في مؤتمرات سابقة. واقترح تحسين القدرات العلمية المحدودة في المنطقة العربية من خلال تبادل الخبرات معتبراً أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يشكل قاعدة جديدة تنطلق منها التنمية شريطة عدم فرض قيود غير ضرورية على التجارة. وشجع ممثل فلسطين مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع القضايا، في حين شدد ممثل المملكة العربية السعودية على عدم التذرع بالاقتصاد الأخضر لفرض معايير جديدة.

49- وانتهت الجلسة بمداخلات المجتمع المدني فشدد ممثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أهمية المساعدة الفنية ونقل التكنولوجيا وتوفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، وتخفيف أعباء الديون لتمكين البلدان من سداد ديونها، والحق في التنمية واعتبار التنمية المستدامة حقاً من حقوق الإنسان. ودعا ممثل الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى إيجاد حل لمشكلة الإقصاء في المنطقة وإلى توسيع مفهوم الالتزام والمشاركة عند اتخاذ القرارات المتصلة بالتنمية المستدامة.

زاي- التوصيات والجلسة الختامية

50- اجتمعت لجنة الصياغة لوضع مسودة التوصيات التي خلص إليها المجتمعون. وعرض سفير البرازيل في مصر خلال الجلسة أبرز ما وصلت إليه التحضيرات العالمية لمؤتمر ريو+20 الذي يُعقد في البرازيل، وقال إن المجتمع الدولي يرى في التعددية الطريقة الأفضل لمواجهة التحديات العالمية، وأن المؤتمر يؤمن

فرصة فريدة من نوعها لوضع جدول أعمال للتنمية المستدامة للعقدين المقبلين. ولفت إلى أن المؤتمر سيركز على قضية الفقر باعتبارها التحدي الأبرز الذي يواجه المجتمع الدولي، داعياً المشاركين إلى تقديم مساهماتهم الوطنية والإقليمية في الوثيقة الختامية للمؤتمر في مهلة لا تتعدى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2011. وشدد على أهمية تعزيز الاقتصاد الأخضر كأداة للقضاء على الفقر وعلى ضرورة استفادة البلدان من الفرص الجديدة التي يوفرها، مع مراعاة الأولويات الإنمائية الوطنية وركائز التنمية المستدامة الثلاث.

51- وبعد التداول بمسودة التوصيات التي أعدتها لجنة الصياغة، رفعت الجلسة. وجرى الاتفاق على توزيع التوصيات على المشاركين في الاجتماع لإبداء الرأي فيها وإرسالها إلى مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مرفقة بتقرير الاجتماع في إطار مساهمة الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي في الوثيقة الختامية. وتم الاتفاق على إحالة التوصيات إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ولجنته الفنية للمصادقة عليها على أن يستند إليها في إعداد البيان الوزاري الذي سترسله الحكومات العربية إلى مؤتمر ريو+20.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- المكان والزمان

52- عُقد الاجتماع في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يومي 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

باء- الافتتاح

53- ألقت السيدة آية عبد المقصود، ممثلة الشباب العربي، كلمة في جلسة الافتتاح، تلتها كلمات لكل من السيد عادل فريد عبد القادر المدير بالإنابة للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيدة إليزابيث تومبسون المنسقة التنفيذية لمؤتمر ريو+20، والسيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس مكتب العملية التحضيرية لمؤتمر ريو+20، ممثلاً المجموعة الأفريقية، والسيدة ريما خلف الأمينة التنفيذية للإسكوا، والسيد محمد بن إبراهيم التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ممثلاً الأمين العام السيد نبيل العربي.

جيم- المشاركون

54- حضر الاجتماع 135 مشاركاً إلى جانب ممثلي الهيئات المنظمة وهي الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبلغ عدد ممثلي الحكومات العربية 62 (عن 16 بلداً) وعدد ممثلي منظمات المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية 29. وشمل التمثيل الحكومي عدداً من الوزارات ولا سيما الخارجية، والبيئة، والعمل، والشؤون الاجتماعية، والتخطيط، والتعاون الدولي، والمالية، والمياه، والاقتصاد، والكهرباء، والنفط، والصناعة والتجارة، والتجارة الخارجية، والزراعة. وترد قائمة المشاركين في المرفق بهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال

55- تمحورت العروض والنقاشات حول المواضيع التالية التي خُصصت لها خمس جلسات:

(أ) استعراض التقدم المحرز والثغرات في تنفيذ نتائج القمم الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

(ب) التحديات الجديدة والناشئة التي تعيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
(ج) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛
(د) الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
(و) تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة.

هاء- التقييم

56- وزع على المشاركين استبيان تقييمي لمعرفة رأيهم في مدى صلة الاجتماع بالموضوع الذي تناوله، وفعاليته، وأثره. وأجاب 40 مشاركاً على أسئلة الاستبيان كان تقييم 70 في المائة منهم للاجتماع بين الجيد والممتاز. ورأى 80 في المائة منهم أن الاجتماع شكل فرصة جيدة إلى ممتازة لتبادل المعلومات بين المشاركين، وقيم 70 في المائة وضوح العروض ونوعية الوثائق المكتوبة من جيدة إلى ممتازة. ووافق 87 في المائة من المستجيبين على ضرورة تنظيم أنشطة للمتابعة، كورش عمل في مجال الاقتصاد الأخضر ومواضيع ريو+20 وأنشطة لرصد تنفيذ توصيات الاجتماع.

واو- الوثائق

57- الوثائق المعروضة في الاجتماع متاحة على موقع الإسكوا الإلكتروني عبر الرابط:
http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=1545E.

المرفق[*]

قائمة المشاركين

ألف- البلدان العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد محمد عفانة
مدير السياسات والتطوير
وزارة البيئة
بريد إلكتروني: afaneh79@yahoo.com

السيد برق صالح الضمور
مدير التنمية الاجتماعية، محافظة الكرك
وزارة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: barq_dmo@yahoo.com

السيد معتصم الكيلاني
رئيس قسم التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
بريد إلكتروني: mutasim.k@mop.gov.jo
mutasimk@yahoo.com

السيد محمد محمود عثمان العزام
رئيس قسم العلاقات المالية والاقتصادية الدولية
وزارة المالية
بريد إلكتروني: mohdazzam-9@hotmail.com

الإمارات العربية المتحدة

السيد سعد الدين محمد النميري
مستشار وزير البيئة والمياه
وزارة البيئة والمياه
بريد إلكتروني: salnumairy@moew.gov.ae

السيدة شهد يوسف عبدالله الميرزا الحمادي
منسقة التعاون الدولي
إدارة التعاون الدولي
وزارة البيئة والمياه
بريد إلكتروني: syalhammadi@moew.gov.ae

السيد عارف فضل السويدي جاسم
نائب مدير إدارة التميز المؤسسي
وزارة الشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: arif.fadhel@gmail.com
arif.fadhel@msa.gov.ae

السيدة مشكان محمد العور
الأمين العام
جائزة زايد الدولية للبيئة
بريد إلكتروني: dr.meshgan@zayedprize.com
drmeshkan@yhoo.com

السيد خالد أحمد عمر الحاج
المستشار القانوني لجائزة زايد الدولية للبيئة
بريد إلكتروني: khalid.omaer.1661@hotmail.com

الجمهورية التونسية

السيد حمادي بن علي إبن الحاج علي
مدير التعاون الدولي والشراكة
قطاع البيئة
وزارة الفلاحة والبيئة
بريد إلكتروني: dci@mineat.gov.tn

السيد النوري بن الميزوني السوسي
خبير في البيئة والتنمية المستدامة
مدير المرصد التونسي للبيئة
بريد إلكتروني: nouri.soussi@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد محمد شفيق كلالة
كاتب للشؤون الخارجية
مديرية البيئة والتنمية المستدامة
وزارة الشؤون الخارجية
بريد إلكتروني: k.chafik@hotmail.com

السيدة نادية قادري
رئيسة دائرة الدراسات والاستشراف
المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
بريد إلكتروني: onedd.dg@gmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

المملكة العربية السعودية

السيد أيسر أحمد طيب
مستشار الطاقة والبيئة
وزارة البترول والثروة المعدنية
بريد إلكتروني: aysar.tayeb@aramco.com

السيد حمد العوفي
وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد للشؤون الفنية
وزارة التجارة والصناعة
بريد إلكتروني: awfy_hamad@yahoo.com

السيد عبد الباسط سعد سالم صيرفي
الوكيل المساعد لشؤون البيئة
الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
بريد إلكتروني: sairafibasit@yahoo.com
sairafibasit@gmail.com

السيد عبادي بن ساهل فلمبان
المدير العام
الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية المستدامة
الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
بريد إلكتروني: abadi_f@yahoo.com

السيد عبد العزيز العتيق
مساعد مدير عام التعاون الدولي
وزارة الشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: m30300@yahoo.com
gdicd@mosa.gov.sa

السيد يحيى عبدالرحمن إبراهيم اليحيى
باحث اقتصادي
وزارة الاقتصاد والتخطيط
بريد إلكتروني: alyahya_yahya@hotmail.com

السيدة سامية البوق
مديرة إدارة الجودة البيئية
وزارة الدفاع والطيران
بريد إلكتروني: s_alboog@hotmail.com

جمهورية السودان

السيد عبد العزيز محمد مبروك
مدير عام التجارة الخارجية
وزارة التجارة الخارجية
بريد إلكتروني: mohmutaz@yahoo.com

السيد مكي ميرغني عثمان مكي
مدير عام التعاون الدولي
وزارة التعاون الدولي
بريد إلكتروني: dindrawi@hotmail.com
Mekki.osman@yahoo.com

الجمهورية العربية السورية

السيد مروان إسماعيل سليقة
المدير المساعد لشؤون التخطيط والإحصاء
مديرية التخطيط والتعاون الدولي
وزارة الدولة لشؤون البيئة
بريد إلكتروني: drmarwan05@yahoo.com

السيد أيهم تفاحة
معاون مدير التخطيط
مديرية التخطيط والتعاون الدولي
وزارة الدولة لشؤون البيئة
بريد إلكتروني: aihamtfaha@yahoo.com

السيد محمد حاج إبراهيم
سكرتير أول
سفارة الجمهورية العربية السورية في مصر
بريد إلكتروني: aleppo75@yahoo.com

السيد محمد عنفوان النائب
مستشار
سفارة الجمهورية العربية السورية في مصر
بريد إلكتروني: onfouan@yahoo.com

جمهورية العراق

السيدة سعاد صلبي بدر العجرش
مدير عام الدائرة الإدارية والمالية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: molsaia2004@yahoo.com
Planning.molsa@yahoo.com

جمهورية العراق (تابع)

السيد نبيل عبد الرزاق
مدير قسم التنمية المستدامة
دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
وزارة التخطيط
بريد إلكتروني: nabeelhumadi@yahoo.com

السيد أحمد حنون جاسم عجرش
معاون فيزياوي/مسؤول وحدة مراقبة نوعية الهواء
مديرية بيئة البصره
وزارة البيئة
بريد إلكتروني: ahmedhennon@yahoo.com

السيد هادي حمدي مهدي
مسؤول الوحدة الوطنية للتغيّرات المناخية
وحدة الهواء والتغيرات المناخية
وزارة البيئة
بريد إلكتروني: hadi34_2006@yahoo.com

السيد علي عبد الحسين كاظم
مهندس في الوحدة الوطنية للتغيرات المناخية
قسم مراقبة نوعية الهواء والضوضاء
وزارة البيئة
بريد إلكتروني: alikadhum98@yahoo.com
Suzan_banna@yahoo.com

السيد رزاق سلمان مشكور الموسوي
سكرتير ثان
مدير قسم البيئة
وزارة الخارجية
بريد إلكتروني: razaq752003@yahoo.com

سلطنة عُمان

السيد حسين يوسف البلوشي
مدير إعداد الخطط التنموية
المديرية العامة للتخطيط التنموي
وزارة الاقتصاد الوطني
بريد إلكتروني: hussain3822@yahoo.com

السيدة سعاد بنت محمد الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
وزارة الاقتصاد الوطني
بريد إلكتروني: suadfadhel61@hotmail.com

السيد صالح بن سعيد بن عبدالله العبيداني
مدير دائرة الموازنة الإنمائية
المديرية العامة للتخطيط التنموي
وزارة الاقتصاد الوطني
بريد إلكتروني: salobd@hotmail.com

السيد راشد بن سعيد بن عبدالله الكندي
مساعد مدير عام إدارة موارد المياه
شؤون التراخيص وتنمية الموارد المائية
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
بريد إلكتروني: kindras123@hotmail.com

السيدة غالية بن سعد مسالم الغطريفي
مديرة دائرة البيئة والتنمية المستدامة بالإنابة
قسم متابعة الاتفاقيات البيئية
وزارة البيئة والشؤون المناخية
بريد إلكتروني: umkhalid100@hotmail.com

السيدة سعاد الإسحاقي
مخططة بيئية
مكتب الوزير
وزارة البيئة والشؤون المناخية
بريد إلكتروني: suad.meca@gmail.com

السيدة موزه بنت موسى السلامي
مفتشة بيئية
مركز مراقبة عمليات التلوث
وزارة البيئة والشؤون المناخية
بريد إلكتروني: Muzan23@hotmail.com

السيد علي بن حمد الغافري
مساعد رئيس الهيئة للعلاقات الدولية والإعلام
الهيئة العامة للكهرباء والمياه
بريد إلكتروني: ali.ghafri@paew.gov.om

فلسطين

السيد زغلول مصطفى حسن سمحان
مدير عام السياسات والتخطيط
الإدارة العامة للسياسات والتخطيط
سلطة جودة البيئة
بريد إلكتروني: zaghloulsamhan@hotmail.com

السيد حازم إسماعيل حافظ شنار
وكيل مساعد
وزارة الاقتصاد الوطني
بريد إلكتروني: hazemsh@met.gov.ps

فلسطين (تابع)

السيد ممدوح سلطان
دبلوماسي
المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية
بريد إلكتروني: mamdouhpass@hotmail.com

السيد أيمن محمود أسعد صوالحه
مدير عام ديوان الوزير
وزارة الشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: aymansawalha69@hotmail.com

دولة قطر

السيد علي محمد النعمة
أخصائي علاقات دولية
وزارة البيئة
بريد إلكتروني: amnaama@moe.gov.qa

السيد عبد الهادي ناصر البطحا المري
المنسق الوطني لاتفاقية التغير المناخي
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.
وزارة البيئة
بريد إلكتروني: anmarri@moe.gov.qa

السيد راشد حمد المقارح
المحلل التخطيطي للأعمال
إدارة استراتيجيات المشاريع البيئية
قطر للبترول
بريد إلكتروني: meqarih@qp.com.qa

دولة الكويت

السيد فيصل سلطان محمد سلطان المزعل
باحث علاقات خارجية/المنظمات الدولية
وزارة المالية
بريد إلكتروني: canto1k@hotmail.com

السيدة ساره الجسمي
باحثة اقتصادية/إدارة المنظمات الدولية
وزارة المالية
بريد إلكتروني: saras-85@hotmail.com
Saray85@live.com

الجمهورية اللبنانية

السيدة لينة يموت
رئيسة مصلحة التوجيه البيئي بالإنابة
وزارة البيئة
بريد إلكتروني: l.yamout@moe.gov.lb

السيدة ماري لويز أبو جودة
مهندسة معمارية ومدنية
الوحدة الاقتصادية والإنمائية
تعزيز قدرات صنع القرار: مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
رئاسة مجلس الوزراء
بريد إلكتروني: maboujaoude@pcm.gov.lb

السيد رونلد الغاوي
مهندس ميكانيك/التخطيط والبرمجة
مجلس الإنماء والإعمار
بريد إلكتروني: ronaldg@cdr.gov.lb

السيد علي يعقوب
مدير
المركز اللبناني للإنتاجية النفطية
ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في غربي آسيا
بريد إلكتروني: ali.yaacoub@lebanese-cpc.net

جمهورية مصر العربية

السيد أحمد إيهاب جمال الدين
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البيئة والتنمية المستدامة
وزارة الخارجية
بريد إلكتروني: ahmed.gamaleldin@mfa.gov.eg

السيد تامر جمال شاهين
سكرتير ثان/شؤون البيئة والتنمية المستدامة
وزارة الخارجية
بريد إلكتروني: tamer.shaheen@mfa.gov.eg

السيدة ماجدة شعيب
مديرة إدارة اقتصاديات البيئة
وزارة الدولة لشؤون البيئة
بريد إلكتروني: magda_shouieb@hotmail.com

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيد محمد صلاح السعيد
مستشار بجهاز شؤون البيئة
رئيس الأمانة الفنية
اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة
وزارة الدولة لشؤون البيئة
بريد إلكتروني: melsaid1@yahoo.com

السيد محمد سيد خليل
مستشار التعاون العربي الأفريقي
وزارة الدولة لشؤون البيئة

السيد أبو بكر حسنين
مدير المؤتمرات/منسق التعاون العربي والأفريقي
وزارة الدولة لشؤون البيئة
بريد إلكتروني: abubakrhamdi@yahoo.com

السيدة سامية محمود حسن السيد العزازي
مديرة فنية سابقة/استشارية الجودة والمواصفات
عضو اللجان القومية لنظم الجودة والبيئة والمسؤولية المجتمعية
هيئة المواصلات والجودة
بريد إلكتروني: smazazy@yahoo.com

المملكة المغربية

السيدة فوزية وانزار
رئيسة مصلحة، كتابة المجلس الوطني للبيئة
قسم التخطيط والتوقع
كتابة الدولة للمياه والبيئة: قسم البيئة
بريد إلكتروني: fouziamentak@yahoo.fr

الجمهورية اليمنية

السيد يحيى يحيى المتوكل
وزير الصناعة والتجارة سابقاً
بريد إلكتروني: yyalmutawakel@yahoo.com

السيد أمين محمد قائد الحمادي
مدير عام المتابعة والتقييم/المنسق الوطني للإنتاج والاستهلاك المستدام
الهيئة العامة لحماية البيئة
وزارة المياه والبيئة
بريد إلكتروني: alhmadi_albory@yahoo.com

باء- بلدان أخرى

البرازيل

السيد سيزاريو ميلانتونيو نيتو
سفير البرازيل لدى مصر

جيم- المنظمات الإقليمية والدولية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين/المغرب

السيد صالح موسى الجغداف
وزير مفوض
مدير المكتب الإقليمي للمنظمة
مصر
بريد إلكتروني: jaghdaf@yahoo.co.uk
aidmoroc@yahoo.com

المنظمة العربية للتنمية الإدارية/مصر

السيد عبد الرحيم علام
رئيس الاستشارات، المشرف الفني على الجوائز
رئيس تحرير مجلة "إدارة"
بريد إلكتروني: aallam@arado.org.eg
arado@arado.org.eg

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري/مصر

السيد تامر أبو غرارة
مدير إدارة المشروعات والبرامج الدولية
المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث
بريد إلكتروني: tam3210@hotmail.com

السيد هشام الزين
رئيس البرامج
المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث
بريد إلكتروني: ezzine@hotmail.com

البنك العربي الأفريقي الدولي/مصر

السيدة داليا عبد القادر
نائبة المدير العام
رئيسة قطاع التسويق والإعلام
عضو في الشبكة المحلية للاتفاق العالمي
بريد إلكتروني: dkader@aaib.com

اتحاد المصارف العربية/مكتب مصر

السيد عمر أحمد سنا
مسؤول الشؤون المالية والإدارية
بريد إلكتروني: omar-egypt@uabonline.org

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)/مصر

السيد حسام علام
المدير الإقليمي لبرنامج القطاعات الاستراتيجية
بريد إلكتروني: hallam@cedare.int

السيدة شيرين خلاف
مديرة برامج
بريد إلكتروني: cherine.kallaf@gmail.com

السيد طارق الباز
مستشار
بريد إلكتروني: elbaztarek@gmail.com

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)/الجمهورية العربية السورية

السيد حسن مشلب
المدير الوطني
لبنان
بريد إلكتروني: h.machlab@cgiar.org

السيد عاطف سويلم
مختص في إدارة المياه
البرنامج الإقليمي لوادي النيل وجنوب صحراء أفريقيا
مصر
بريد إلكتروني: a.swelam@cgiar.org

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية/الكويت

السيدة ليلى الموسوي
مستشارة علمية
بريد إلكتروني: l.almusawi@ropme.org

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)/الكويت

السيد سمير محمود القرعيش
مدير إدارة الشؤون الفنية
بريد إلكتروني: s_kareish@yahoo.com
skareish@oapecorg.org

السيد عبد الكريم خضر عبد الله عايد
خبير اقتصادي
بريد إلكتروني: aayed60@yaoo.com

الهيئة العربية للطاقة الذرية/تونس

السيد أحمد رشاد قاسم
رئيس قسم علوم الحياة والبيئة
بريد إلكتروني: ahmedaboghadeer@hotmail.com

الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في دول المشرق والمغرب (سويب ـ نت)/تونس

السيدة جوي جدام
المنسقة الفنية
بريد إلكتروني: joy.jadam@sweep-net.org

Greenpeace العالم العربي

السيد دومينيك موران
منسق مشروع العالم العربي
تركيا
بريد إلكتروني: dmoran@greenpeace.org

السيدة رئيفة مكي
مسؤولة الإعلام في العالم العربي
لبنان
بريد إلكتروني: rmakki@greenpeace.org

الصندوق الدولي للرفق بالحيوان ـ مكتب الإمارات العربية المتحدة

السيدة هادية بكار
مستشارة للشرق الأوسط
بريد إلكتروني: hbaccar@ifaw.org
aaljabi@ifaw.org

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

السيد ماهر عبد العزيز عامر
منسق برنامج التنوع البيولوجي والمحميّات
بريد إلكتروني: maher.amer@persga.org

دال- المنظمات غير الحكومية

آفاق بيئية/مصر

السيد محمد التفراوتي
بريد إلكتروني: tafraouti.mohammed@gmail.com
Contact@marocenv.com

منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية الجمعية المصرية للحقوق الجماعية/مصر

السيد عبد المولى عطية
باحث في مجال البيئة والتنمية
بريد إلكتروني: abdelmawla.ismail@gmail.com

الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)/مصر

السيد عماد الدين عدلي
المنسّق العام
بريد إلكتروني: e.adly@raednetwork.org
eadly@hotmail.com

السيد عبد الله الحجاوي
مدير عام شؤون البيئة
بريد إلكتروني: elhegawy1949@hotmail.com

جمعية البيئة الأردنية

السيد سيد خليل محمد الخطاري
رئيس اللجنة العلمية
أستاذ في إدارة موارد الأراضي والبيئة
جامعة الأردن
بريد إلكتروني: khattari@ju.edu.jo

السيد عماد الدباس
مستشار أبنية خضراء
بريد إلكتروني: arch_imad@yahoo.com

جمعية نافذة إلى البيئة/لبنان

السيدة هيام عفيف كريدية
رئيسة الجمعية
منسقة وطنية للشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)
بريد إلكتروني: hiamkreidieh@yahoo.fr

جمعية تنمية بلا حدود/لبنان

السيد قاسم الصديق
نائب رئيس الجمعية
بريد إلكتروني: kelsaddik@gmail.com

جمعية إنسان للبيئة والتنمية/لبنان

السيدة ماري تريز مرهج
رئيسة الجمعية
بريد إلكتروني: mtseif4@hotmail.com

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية/لبنان

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
بريد إلكتروني: ziadas@gmail.com
abdel.samad@annd.org

السيد خليل داغر
باحث مساعد/وحدة البرامج
بريد إلكتروني: khalil.dagher@annd.org

جمعية الحياة البرية في فلسطين

السيد عماد الأطرش
المدير التنفيذي
بريد إلكتروني: imadatrash2000@gmail.com
pwls@wildlife-pal.org

الفضاء الجمعوي/المغرب

السيد محمد أسعادي
عضو المجلس الإداري
عضو في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
بريد إلكتروني: sadysamy@yahoo.fr

جمعية البيئة العُمانية

السيد مهدي متواني
نائب الرئيس
بريد إلكتروني: mehdi.jaaffar@gmail.com

المبادرة البيئية للتنمية المستدامة/السودان

السيدة حنان الأيمن المدّثر
رئيسة
بريد إلكتروني: hanan_muddathir@yahoo.co.uk
Environmental.initiative@gmail.com

جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة بيزرت (APEDDUB)/تونس

السيدة نجوى بوراوي
رئيسة الجمعية
المكتب التنفيذي
بريد إلكتروني: najwa_bourawi@yahoo.fr

جمعية البحرين النسائية

السيدة جهاد جعفر محمد علي
عضو مجلس الإدارة
عضو برنامج المواطنة البيئية
منسقة "رائد"
بريد إلكتروني: jehad-70@hotmail.com

الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار/مصر

السيدة سهام نجم
الأمينة
بريد إلكتروني: women_society@yahoo.com

اللجنة التوجيهية للنساء/ريو+20

السيدة هالة أحمد محمد يسري
رئيسة قسم علم الاجتماع الريفي
مستشارة في بحوث الصحراء/"رائد"
بريد إلكتروني: halayousryy@hotmail.com
halayousry@gmail.com

جمعية المرأة والتنمية/مصر

السيدة عايدة محمود نور الدين
رئيسة مجلس الإدارة
مدربة في قضايا المرأة والطفل
خبيرة واستشارية في التنمية
بريد إلكتروني: aida_noureldin@yahoo.com

هاء- المؤسسات الأكاديمية

جامعة الإسكندرية/وزارة التعليم العالي

السيدة بشرى سالم
أستاذة علوم البيئة
بريد إلكتروني: boshra.salem@dr.com

مكتبة الإسكندرية

السيدة هدى محمود صلاح الدين أحمد الميقاتي
مديرة مركز القبة السماوي العلمي
بريد إلكتروني: hoda.elmikaty@bibalex.org

جامعة الإسكندرية

السيد أحمد حسام الدين حسن علي
أستاذ هندسة البيئة
بريد إلكتروني: ahhossam@yahoo.com

الجامعة الأميركية في بيروت

السيد كريم مقدسي
أستاذ مشارك
بريد إلكتروني: km18@aub-edu.lb

واو- المؤسسات العلمية

مركز الخليج للأبحاث/المملكة العربية السعودية

السيد محمد عبد الرؤوف
مدير برنامج أبحاث البيئة
مستشار في مؤسسة Heinrich Boll
بريد إلكتروني: mhdraouf@yahoo.com

زاي- قطاع الأعمال

الجمعية المصرية لشباب الأعمال

السيد عمر حسين صبور
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة المنتدب
أورينتال ريزورتس للتعمير السياحي
بريد إلكتروني: osabbour@orientalresorts.com.eg

المركز المصري لمسؤولية الشركات

السيد أشرف جمال
المدير التنفيذي
بريد إلكتروني: agamal@eiod.info

السيدة دينا موسى
مسؤولة عن الشبكة المحلية للاتفاق العالمي
بريد إلكتروني: dina@eiod.info

حاء- الأطفال والشباب

الشباب العربي/مصر

الآنسة آية عبد المقصود
ممثلة عن الشباب العربي

طاء- منظمات الأمم المتحدة

مكتب العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة/نيويورك

السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز
نائب رئيس المكتب ممثلاً للمجموعة الأفريقية
مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة
بريد إلكتروني: magedabdelaziz@yahoo.com

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/نيويورك

السيدة إليزابيث طومسون
المنسقة التنفيذية لمؤتمر ريو+20
بريد إلكتروني: henriettaelizabeth.thompson@un.org

السيدة شانتال لين كاربنتييه
منسقة برنامج المجموعات الرئيسية
شعبة التنمية المستدامة
بريد إلكتروني: carpentier@un.org

السيد توماس هاملين
مستشار أقاليمي
قسم الطاقة والنقل وتغيّر المناخ والمياه والطاقة والاستراتيجيات
شعبة التنمية المستدامة
بريد إلكتروني: hamlin@un.org

مكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك

السيد عمرو نور
مدير المكتب
بريد إلكتروني: nour@un.org

منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط/الأردن

السيد باسل اليوسفي
مدير المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة
بريد إلكتروني: alyousfia@ceha.emro.who.int
ceha@ceha.emro.who.int

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - المكتب الإقليمي/مصر

السيد محمد أحمد حزام العوه
مسؤول برنامج البيئة وعلوم الأرض
بريد إلكتروني: m.alaawah@unesco.org

السيد نزار حسن
رئيس وحدة العلوم والتكنولوجيا
بريد إلكتروني: n.hassan@unesco.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية/مصر

السيد مروان عويجان
المستشار الإقليمي لسياسات تغيّر المناخ
بريد إلكتروني: Marwan.owaygen@undp.org

السيدة ديما الخطيب
موظفة برامج
نيويورك
بريد إلكتروني: Dima.alkhatib@undp.org

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/كينيا

السيدة كريستين شلوسر
رئيسة قسم النقل الحضري
شعبة تمويل المستوطنات البشرية
بريد إلكتروني: Christian.Schlosser@unhabitat.org

السيد فرج الأعور
مدير برنامج
التحالف العالمي لشراكات المؤسسات العاملة في مجال المياه
بريد إلكتروني: faraj.el-awar@unhabitat.org

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان/لبنان

السيد فاتح عزام
الممثل الإقليمي للشرق الأوسط والخليج
بريد إلكتروني: fazzam@ohchr.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مرفق البيئة العالمية/لبنان

السيد عدنان ملكي
المنسق الوطني
برنامج المنح الصغيرة
بريد إلكتروني: adnanm@unops.org

جامعة الأمم المتحدة - الشبكة الدولية المعنية بالمياه والبيئة والصحة/الإمارات العربية المتحدة

السيد وليد صالح
المنسق الإقليمي
بريد إلكتروني: salehw@inweh.unu.edu

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - المركز اللبناني للإنتاج الأنظف

السيد علي يعقوب
مدير المركز
لبنان
بريد إلكتروني: ali.yaacoub@lebanese-cpc.net

ياء- الخبراء

السيد إبراهيم عبد الجليل
نائب عميد كلية الدراسات العليا التقنية
مدير برنامج الإدارة البيئية
جامعة الخليج العربي
البحرين
بريد إلكتروني: ebrahimas@agu.edu.bh

السيد وليد خليل الزباري
عميد كلية الدراسات العليا في إدارة الموارد المائية
جامعة الخليج العربي
البحرين
بريد إلكتروني: waleedkz@gmail.com

السيدة ديانا برنسون
مديرة برنامج
فريق العمل المعني بالتحديات والتكنولوجيا والتركيز
كندا
بريد إلكتروني: diana@etcgroup.org

السيدة أنهار حجازي
نائبة سابقة للأمين التنفيذي للإسكوا
مديرة سابقة لشعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا
مصر
بريد إلكتروني: anharhegazi@gmail.com

السيد حسين أباظة
مدير سابق لفرع التجارة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مصر
بريد إلكتروني: Hussein.m.abaza@gmail.com

السيد أسامه المنصوري
مدير عام فرع وزارة الاقتصاد والتخطيط بمنطقة مكة المكرمة
عضو اللجنة الوطنية للإعداد لمؤتمر ريو+20
وزارة الاقتصاد والتخطيط
المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: dr_o_h_m@yahoo.com

السيد علي بن أبي طالب عبد الرحمن محمود
اختصاصي أول، قضايا منظمة التجارة العالمية
البنك الإسلامي للتنمية
المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: gindi@isdb.org

السيد سمير العيطة
رئيس موقع "مفهوم"
رئيس تحرير النشرة العربية من لوموند ديبلوماتيك
رئيس منتدى الاقتصاديين العرب
الجمهورية العربية السورية
بريد إلكتروني: aita@mafhoum.com
Samir.aita@mondediplo.com

كاف- التغطية الإعلامية

مركز الأمم المتحدة للإعلام للبنان والأردن والكويت وسوريا
دائرة الأمم المتحدة للإعلام

السيد بهاء القوصي
مدير المركز
لبنان
بريد إلكتروني: elkoussy@un.org

السيدة مريم سليمان
مساعدة إعلامية
لبنان
بريد إلكتروني: sleiman2@un.org

International Institute for Sustainable Development (IISD

Mr. Langston James "Kimo" Goree VI
Director
IISD Reporting Services
Earth Negotiations Bulletin
United States of America
E-mail: kimo@iisd.org

Ms. Leila Mead
Consultant
Earth Negotiations Bulletin
United States of America
E-mail: leilamead@hotmail.com

Ms. Olivia Pasini
Writer
Earth Negotiations Bulletin
Italy
E-mail: Olivia@iisd.org

Mr. Simon Wolf
Earth Negotiations Bulletin
Germany

جريدة المال/مصر

السيد عمرو عبد الغفار
مراسل اقتصادي
بريد إلكتروني: amro.reports@gmail.com

السيد وليد عبد الخالق
مصوّر صحافي
بريد إلكتروني: wl2018@yahoo.com

السيد محمد مجدي
محرّر اقتصاد وأسواق
بريد إلكتروني: mohamed_magdy49@yahoo.com

جريدة العالم اليوم/مصر

السيدة أميمة مجدي
صحافية
بريد إلكتروني: omo82_@hotmail.com
omaima.sahbel@gmail.com

اتحاد الإذاعة والتلفزيون/وزارة الإعلام/مصر

السيدة مي الشافعي
مذيعة أولى/الشبكة الرئيسية
الإذاعة المصرية
بريد إلكتروني: elzaman2003@yahoo.com

جريدة صوت الأمة/مصر

السيدة مروى مهنّد إبراهيم
محررة صحافية/القسم السياسي
بريد إلكتروني: marwa_2006499@yahoo.com

النبأ الوطني/مصر

السيد وليد عبد الخالق محمد
-مصوّر صحافي
بريد إلكتروني: walid-moheemd@yahoo.com

المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية/مصر

السيدة رندة فؤاد
صحافية
بريد إلكتروني: randafouad@link.net
Randa.fouad@amfed-media.org

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة/المغرب

السيدة زهور حميش الوسيط
إعلامية
بريد إلكتروني: zouhourtv@gmail.com
lemediateur@snrt..ma

لام- الجهات المنظِمة

جامعة الدول العربية/مصر

السيد محمد بن إبراهيم التويجري
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

السيدة سيما بحوث
الأمينة العامة المساعدة لقطاع الشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: sbahous1@gmail.com
socculture.sector@las.int

السيدة فاطمة الملاح
مستشارة الأمين العام لقضايا تغيّر المناخ
بريد إلكتروني: f_elmallah@hotmail.com

السيد جمال الدين جاب الله
مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

السيدة شهيرة حسن وهبي
رئيسة التنمية المستدامة والتعاون البيئي الدولي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int
Environment.dept@las.int

السيدة إيناس عبد العظيم
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
قطاع الاقتصاد
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

السيدة إيمان محمد حسن
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
قطاع الاقتصاد
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

السيد وليد السيد العربي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
قطاع الاقتصاد
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

السيدة ياسمين طعيمة
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
قطاع الاقتصاد
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

السيدة سمر فائق أحمد بدير
مكتب الإدارة العامة
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

السيدة سناء عمر أحمد
مكتب الإدارة العامة
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int

برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا/البحرين

السيد عادل فريد عبد القادر
مدير المكتب بالإنابة
بريد إلكتروني: Adel.Abdelkader@unep.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا/البحرين (تابع)

السيد فريد بو شهري
مسؤول إقليمي للتكنولوجيا والصناعة والاقتصاد
بريد إلكتروني: fareed.bushehri@unep.org
fareedo@gmail.com

السيدة ميلاني هاتشنسن
موظفة برامج
بريد إلكتروني: Melanie.Hutchinson@unep.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة – شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد/فرنسا

السيد مصطفى كمال غية
مدير بالإنابة
وحدة الخدمات الاستشارية للاقتصاد الأخضر
بريد إلكتروني: Moustaphakamal.gueye@unep.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة – شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية/كينيا

السيدة كلاريس ويلسون
موظفة برامج
شعبة القوانين والاتفاقات البيئية
مكتب نيروبي
بريد إلكتروني: clarice.wilson@unep.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد كريم خليل
المساعد الخاص للأمينة التنفيذية
بريد إلكتروني: khalil31@un.org

السيدة رلى مجدلاني
مديرة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
بريد إلكتروني: majdalani@un.org

السيدة كارول شوشاني شرفان
رئيسة قسم الموارد المائية
شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
بريد إلكتروني: chouchanicherfane@un.org

السيد طارق صادق
موظف اقتصادي أول (تغيّر المناخ)
شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
بريد إلكتروني: sadekt@un.org

السيد ريكاردو مسيانو
موظف اقتصادي أول
قسم قطاعات الإنتاج
شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
بريد إلكتروني: mesiano@un.org
ricmes@hotmail.com

السيدة ميسا يوسف
موظفة برامج
شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني
بريد إلكتروني: youssef8@un.org

السيدة جنى البابا
مساعدة في البحوث
قسم قطاعات الإنتاج
شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
بريد إلكتروني: baba@un.org

السيدة ريتا وهبه
مساعدة في البحوث
قسم قطاعات الإنتاج
شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
بريد إلكتروني: wehbe@un.org